

كتب سياسية



مجموعة عربية ١٠٠٪

الكتاب الثامن

أمريكا وبنزول  
الشرق  
الوسط  
عبد الرحمن

محمّد الشرفاء

اهداءات ٢٠٠١

. معمود دياب

ج بالمستشفى الملكي المصري

كتب سياسية  
الكتاب الثمانون

# أمريكا وبترول الشرق الوسط

عبد الرحمن

محمود الشرفاوى



## مقدمة

نمت صناعة البترول في الشرق الأوسط نموًا سريعًا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وغدت الدول المنتجة للبترول تحتل مكان الصدارة من اهتمام العالم . تلفتت إليها أنظار الساسة ورجال الاقتصاد وشركات البترول .

وتركز الاهتمام عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى على بترول إيران التي كانت تعتبر أكبر بلد منتج للبترول . بيد أن نمو عمليات استخراج البترول في بعض أقطار الشرق الأوسط العربية جعلها مثل إيران ، موضع اهتمام الدول الكبرى وزعماء المال والاقتصاد في أمريكا وفرنسا وبريطانيا وهولندا .

وقد بلغت زيادة إنتاج البترول في الأقطار العربية في سنة ١٩٥٧ ثلاثين ضعفا عما كان عليه في سنة ١٩٣٩ وهي السنة التي نشبت فيها الحرب العالمية الثانية وبلغت كمية إنتاج البترول في الأقطار العربية في آخر سنة ١٩٥٦ نحو ١٤٢ مليون طن ، مصادرها كما يلي :

- الكويت ٥٤ مليون طن .
- العربية السعودية ٤٨ مليون طن .
- العراق ٤١ مليون طن .
- قطر ٥٠ مليون طن .
- مصر ٢ مليون طن .
- البحرين ١٥ مليون طن .
- المجموع ١٤٢ مليون طن .

واذا أضيف الى هذه الكمية التى تنتجها الدول العربية الكمية التى تنتجها ايران فان انتاج الشرق الاوسط عامة من البترول يبلغ ٢٤ فى المائة من انتاج البترول فى العالم (باستثناء الاتحاد السوفيتى وحليفاته) .

على أن ما يجب أن يسترعى الانتباه بصورة خاصة ، هو الاحتياطى الثابت من البترول فى الشرق الأوسط والولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية ففي الولايات المتحدة يبلغ الانتاج السنوى ٩ فى المائة من الاحتياطى الداخلى وفى جمهورية فنزويلا يبلغ ٧ فى المائة تقريبا ، فى حين أن الإنتاج فى الشرق الأوسط لم يتعد ١ فى المائة من الاحتياطى الثابت ، وهذا يدل دلالة قاطعة على أن آبار البترول فى الولايات المتحدة الشمالية والجنوبية سوف تنضب فى بضع سنوات بينما يظل الاحتياطى الثابت فى الشرق الأوسط غزيرا وفيرا .

وقصة حصول شركات البترول على امتيازات البحث والتنقيب عن البترول فى الشرق الأوسط ، هى قصة الغدر والجشع الاستعمارى .

وهى قصة فيها شيء كثير من الطرافة ، وفيها شيء كثير من الألم أيضا . فنحن نرى الحلفاء أمريكا وبريطانيا وفرنسا فى صراع مرير من أجل الحصول على امتيازات البحث عن البترول فى أرضنا العربية وتدور بينهما المفاوضات ، وتعقد الاتفاقات دون اعتبار لأصحاب الأرض الشرعيين .

وهذه الصفحات تحكى قصة الصراع الرهيب بين أمريكا وفرنسا وبريطانيا من أجل الاستحواذ على بترول الشرق الأوسط .

وهذا الكتاب محاولة متواضعة فى سبيل كشف الحقائق الرهيبة التى تخفى وراء الامتيازات الممنوحة للشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية . للبحث عن البترول فى أرضنا العربية .

محمود الشرقاوى

## البترول مفتاح الصراع

### في الشرق الاوسط

البترول ... مفتاح الصراع في الشرق الاوسط ..

هذه هي الحقيقة التي تختفي وراء سياسة البترول ، ولقد كانت هذه العبارة مدة جيل عصا لضرب الحكومات البريطانية والفرنسية والامريكية . بيد أنها عبارة كاسحة في مجال التطبيق اذ لعبت « سياسة البترول » دورا هاما وخطيرا في ارسال جنود الاسطول الامريكي الى لبنان وجنود المظلات البريطانيين الى الاردن .

وتبدأ قصة الصراع .. بعد الحرب العالمية الاولى ، اذ قامت عدة مشكلات دولية حول وضعية الشرق العربي ، نتيجة حتمية لانهزام تركيا . اذ أن غالبية دول الشرق العربي كانت خاضعة للاستعمار التركي حتى الحرب العالمية الاولى - فيما عدا مصر التي احتلتها القوات البريطانية في سنة ١٨٨٢ ، وإن ظلت رسميا تحت السيادة التركية ، وكانت بريطانيا وفرنسا تطمعان في اقتسام أقطار المنطقة وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية ، فمع أنها كانت متحالفة مع بريطانيا وفرنسا في الحرب ، إلا أنها قررت الوقوف موقفا سلبيا من هذه المشكلات بحجة أنها لم تعلن الحرب رسميا على تركيا . بيد أن سياسة الحكومة الأمريكية - والتي أطلق عليها « سياسة العزلة » - لم تعد تسابير مصالح شركات البترول الأمريكية . وذلك لأن الحكومة البريطانية عمدت الى ابعاد المصالح الأمريكية عن حقول البترول في منطقة الشرق العربي .

ففي سبتمبر سنة ١٩١٨ رفضت الحكومة البريطانية الطلب الذي تقدمت به شركة ستاندرد - نيويورك الأمريكية بشأن الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول في الأراضي التي تحتلها القوات البريطانية في فلسطين . وكانت ضلعة عنيفة لرجال صناعة البترول

في الولايات المتحدة الامريكية عندما وقعت الحكومة البريطانية مع الحكومة الفرنسية اتفاقية « سان ريمو » في ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٠ فبمقتضى المادة السابعة تقرر توزيع البترول العراقي بين المصالح البريطانية والفرنسية فقط بنسبة ٧٥ في المائة و ٢٥ في المائة .

وقد أزعجت اتفاقية « سان ريمو » دوائر شركات البترول الامريكية ، اذ اعتبرتها نذيرا لها باحتمال اغلاق سوق البترول الحيوى في منطقة الشرق العربى فى وجوها . فالعراق أكثر مناطق الشرق العربى احتمالا بوجود البترول - يومئذ - قد خرج من أيديها . والكويت والبحرين وباقي مناطق الجزيرة العربية خاضع للنفوذ البريطانى بمقتضى الاتفاقيات المعقودة بين الحكومة البريطانية وبين حكام هذه الاقطار ، فضلا عن أن هذه الاتفاقيات تحظر على حكام هذه الاراضى التصرف على أى وجه من الوجوه فى أراضيهم بدون الحصول على موافقة سابقة ، من الحكومة البريطانية .

وطبيعى أن مثل هذا الوضع لا ترضى عنه شركات البترول الامريكية التى تحققت من أنها لا تستطيع بمفردها أن تواجه الحكومة البريطانية بينما تقف الحكومة الامريكية فى عزلة عن هذا المعترك . ولذلك فلقد شرعت شركات البترول الامريكية تعد عدتها لكى تخرج الحكومة الامريكية من عزلتها . فأخذت الصحف والمجلات الامريكية تشن حملات واسعة على المجتمع الامريكى تبصره بمصيره فى السنوات القليلة القادمة اذا لم تحصل الشركات الامريكية على امتيازات لاستغلال موارد أخرى للبترول خارج الولايات المتحدة الامريكية . وعمدت هذه الحملات الى تصوير موارد أمريكا المحلية على أنها لا تكفى حاجة البلاد المحلية الالمئة عشرين سنة فقط ، وبعدئذ سيكون الاقتصاد الامريكى بل جميع مرافق الحياة فى أمريكا أيضا تحت رحمة أوروبا .

وامتدت هذه الحملة الى الكونجوس الامريكى ، واشتد ضغط



المشتغلين في صناعة البترول في أمريكا على حكومتهم حتى يحملوها على التدخل في الموضوع . وهنا نلمس التغير الواضح في منهج السياسة الأمريكية ففي ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٠ وجهت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة عنيفة للهجة الى وزارة الخارجية البريطانية بينت فيها أن الحكومة الأمريكية ولو أنها لم تعلن الحزب رسميا على تركيا الا أنها ساهمت مساهمة مادية في احراز النصر الذي ناله الحلفاء جميعا - وبذلك تكون الحكومة الأمريكية - حسب ما جاء في المذكرة قد اكتسبت حقوقا كاملة في الحصول على نصيب من ثمرات النصر . وتعرضت المذكرة لمركز شركة البترول التركية - وهي التي تكونت في سنة ١٩١٢ برءوس أموال بريطانية وألمانية واستطاعت في يونيو سنة ١٩١٤ الحصول على موافقة مبدئية من رئيس وزراء تركيا بمنحها امتياز استغلال بترول العراق - فأعلنت الحكومة التركية أنها لا تعترف بامتيازها باعتباره لم يستوف الشكل القانوني . وطالبت المذكرة بإفساح المجال أمام المواطنين الأمريكيين وأعطائهم فرصا متساوية لاستغلال حقول البترول في العراق . وتعرضت المذكرة كذلك لاتفاقية سان ريمو فأوضحت عدم تماشيها مع مبادئ المساواة في المعاملة في البلاد المشمولة بالوصاية ( العراق وفلسطين ) وهو ما اتفق عليه أثناء مفاوضات الصلح في باريس .

وبعث اللورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا برده على المذكرة الأمريكية ، وفندت المذكرة البريطانية ادعاءات الحكومة الأمريكية باتجاه مواردها الى النضوب ، فأوضحت أن الشركات الأمريكية تسيطر على حوالى ٨٢ في المائة من مجموع الانتاج العالمى فى مقابل ٥٤ فى المائة وهو مجموع نصيب بريطانيا . وبالنسبة لشركة البترول التركية أكدت المذكرة أنها تملك امتيازاً قانونياً لا تشوبه أية شائبة . ومضت المذكرة تقول أن المجال الوحيد لمناقشة مسائل الوصاية هو مجلس عصبة الأمم .

وجاد رد الحكومة الأمريكية على المذكرة البريطانية متضمنا مبادئ جديدة في سياسة أمريكا الخارجية في الشرق العربي . ففي ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ أرسل المستر كوبلي وزير خارجية أمريكا مذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية قرر فيها الحق المطلق للحكومة الأمريكية في مناقشة جميع الاجراءات المتعلقة بمسائل الوصاية باعتبارها من دول الحلفاء ، كما بينت المذكرة أن معالجة شئون الوصاية ليست مقصورة على مناقشات مجلس عصبة الأمم ، وأكد الوزير الأمريكي في مذكرته موقف حكومته من شركة البترول التركية ألا وهو عدم الاعتراف بامتيازها .

ومن ناحية أخرى عملت شركات البترول الأمريكية الكبرى الراغبة في مزاولة نشاطها في الشرق العربي الى توحيد جهودها حتى تستطيع أن تكون قوة يحسب حسابها . وكانت الحكومة الأمريكية ترحب بمثل هذا الاتحاد حتى تستطيع أن تجد مبررا قويا في خطواتها المقبلة .

وفي ٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ قررت سبع شركات من أقوى شركات البترول الأمريكية العمل معا في ميدان البترول العراقي وهي : شركة بترول المكسيك ، وتكساس ، والخليج للتكرير والاطنطيق للتكرير ، وسينكلر المتحدة ، وستاندرد أويل نيويورك ، وستاندرد أويل نيو جرسى . وأرسلت هذه المجموعة خطابا الى وزير خارجية أمريكا يبدون فيه استعداد شركاتهم مجتمعة لاعتماد بعثة من المهندسين والجيولوجيين لارسالها الى العراق .

واستجابت الحكومة الأمريكية سريعا لخطاب مجموعة الشركات السبع ففي ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١ سلم السفير الأمريكي في لندن الى وزارة الخارجية البريطانية مذكرة حكومته التي تدعو فيها الحكومة البريطانية الى اجراء التحكيم بشأن شرعية امتياز شركة

البتترول العراقية نظرا لاختلاف وجهات نظر كل من الحكومتين بشأنها .

وكان من الممكن أن يتطور الموقف السياسي بين الحكومتين البريطانية والأمريكية تطورا سيئا نظرا لتمسك كل منهما بوجهة نظرها في شركة البترول التركية ، غير أن الحالة الدولية دعت الحكومة البريطانية الى الرضوخ لمطالب رجال صناعة البترول الأمريكية واشراكهم بحصة في بترول العراق .

ففي هذا الوقت كانت مفاوضات الصلح بين الحلفاء وتركيا على وشك الانعقاد ، ولما كانت الحكومة التركية تطالب بالموصل - التي قرر الخبراء الجيولوجيون أنها أكثر مناطق العراق احتمالا بوجود البترول فيها - على أنها جزء من الأراضي التركية - فقد خشيت الحكومة البريطانية من الموقف الذي ستتخذه الحكومة الأمريكية وبخاصة بعد أن أعلنت أن من حقها مناقشة مسائل الوصاية . إذ ربما تعارض في ضم الموصل الى العراق ، مؤيدة مطالبة تركيا بها ، وعندئذ قد تكافئها تركيا فتمنحها امتياز استغلال البترول في الموصل . وبذلك تفقد بريطانيا بترول العراق لأن الحكومة الأمريكية لم تعترف بامتياز شركة البترول التركية وهذا يفسر لنا السبب الذي دعا الحكومة الأمريكية - بإيعاز من شركات البترول - الى عدم الاعتراف بشرعية امتياز شركة البترول التركية . بل اننا نلمس المصالح الاقتصادية الأمريكية في هذا الموضوع بالذات وأثر ذلك على سياسة الحكومة الأمريكية في الشرق العربي . فقد سعى أحد رجال الأمريكيين ويدعى الأميرال شتر ، لدى الحكومة التركية للحصول على امتياز استغلال بترول الموصل ، ولم تدع الحكومة التركية هذه « الفرصة » تفلت منها . إذ كانت تدرك جيدا النتائج السياسية التي ستترتب على منح هذا « الامريكي » امتياز بترول الموصل وفعلت تحولت الحكومة الأمريكية الى مؤازرة شتر في مساعيه، وأرسلت تعليماتها بهذا الشأن الى مبعوثها السياسي في القسطنطينية

فلقد أدركت الحكومة الامريكية أن شتر لو حصل على الامتياز ، فسيكون البترول العراقي كله في حوزة المصالح الامريكية ويتعين عليها في هذه الحالة تأييد ضم الموصل الى تركيا . وهذا الوضع أفضل بكثير من العرض الذي تقدمت به بريطانيا والذي يقضى بحصول مجموعة الشركات الامريكية على حصة قدرها ٢٤ في المائة من البترول العراقي .

وسرعان ما حصل شتر على الامتياز ، ففي ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٣ تم توقيع الاتفاق النهائي بين الحكومة التركية وشتر ، وبذلك تعين على الحكومة الامريكية أن تؤيد وجهة نظر الحكومة التركية في ضم الموصل اليها . غير أن مجموعة شركات البترول الامريكية هبت تحارب شتر بكل الطرق بعد أن أدركت أنها لن تحصل على نصيب في بترول العراق . ولم تستطع شركة التنمية العثمانية - الامريكية وهي الشركة التي تكونت لمباشرة امتياز شتر أن تحصل على الأموال اللازمة للوفاء بتعهداتها في الامتياز .

وفي ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ألغت الحكومة التركية امتياز شتر بعد أن أرسلت وزارة الخارجية مذكرة في ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٣ الى ممثلها الدبلوماسي لدى الحكومة التركية تخبره فيها بعدم وجود شركة أو هيئة أمريكية ترغب في تقديم الأموال الى شركة التنمية العثمانية .

وهكذا عادت الحكومة الامريكية الى تعصيد وتقديم المساعدات الى مجموعة الشركات الامريكية بعد أن أصبحت هي وحدها الممثلة للمصالح البترولية الامريكية في العراق . وعادت وزارة الخارجية الامريكية بالتالي تؤيد الحكومة البريطانية في ضم الموصل الى العراق وفي ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ وقعت معاهدة بين حكومات تركيا وبريطانيا تقرر بموجبها اعتبار الموصل جزءا من الاراضي العراقية ، ودارت مفاوضات طويلة بين ممثلي مجموعة شركات البترول الامريكية وبين ممثلي المصالح البريطانية . وكانت الحكومتان الامريكية والبريطانية

على علم تام بمراحل هذه المفاوضات • وفي ٣١ يوليو سنة ١٩٢٨ اتفق على توزيع أسهم شركة البترول التركية - والتي سميت بعدئذ باسم شركة بترول العراق - بين الشركات البريطانية والفرنسية والأمريكية وتم الاتفاق النهائي بين ممثلي جميع الأطراف • وبذلك نجحت شركات البترول الأمريكية في تغيير السياسة الأمريكية فاستطاعت بفضل السياسة الجديدة أن تحصل على حصة في بترول العراق •

ومع أن حصة مجموعة شركات البترول الأمريكية - التي أصبحت ثلاثة شركات بعد أن كانت سبعة - في شركة بترول العراق ، لم تصل إلى الربع ، فقد استطاعت شركات البترول الأمريكية الكبرى أن تحصل فيما بعد على كثير من الامتيازات البترولية في بلاد وإقطار منطقة الشرق العربي بحيث أصبحت شركات البترول الأمريكية هي المسيطرة على معظم الثروات البترولية في المنطقة •

وإذا كانت السلطات البريطانية قد أثارت الصعاب في طريق مجموعة شركات البترول الأمريكية حتى تحول بينها وبين بترول العراق ، فبالمثل جوبهت شركات البترول الأمريكية التي حاولت الحصول على امتيازات للبترول في جهات أخرى بالشرق العربي بالعراقيل • غير أن تدخل الحكومة الأمريكية المستمر لصالح شركات البترول الأمريكية الكبرى قد مكنها فعلا من الحصول على مطاعمها في منطقة الشرق العربي ، التي كانت معتبرة - حتى ذلك الحين - ضمن مناطق النفوذ البريطاني ، ويكفي أن نذكر مثالا على ذلك بما حدث في البحرين • ففي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ تمكنت شركة ستاندرد - كاليفورنيا وهي إحدى شركات البترول الأمريكية من شراء امتياز البترول في البحرين من إحدى شركات البترول البريطانية الصغرى ، وعندما شرعت الشركة الأمريكية في مفاوضات أميرالبحرين حول شروط الامتياز النهائية طلبت وزارة المستعمرات البريطانية

وهي التي تشرف على الشئون السياسية لامارة البحرين - أن ينص في عقد الامتياز على أن تسجل الشركة التي سيهد إليها بمباشرة شئون الامتياز في البحرين طبقا للقوانين البريطانية وأن يكون مدير الشركة بريطاني الجنسية وطالبت أيضا بأن يكون غالبية الموظفين العاملين بالشركة حائزين على الجنسية البريطانية . وقد أثارت مطالب وزارة المستعمرات البريطانية ثائرة الشركة الامريكية فالتجأت الى وزارة الخارجية الامريكية تطلب تدخلها لحماية مصالحها واقرار حقوقها في البحرين حيث أنها لا تستطيع الوقوف بمفردها أمام الحكومة البريطانية . وأمام تدخل الحكومة الامريكية تراجعت الحكومة البريطانية عن موقفها السابق ، فاستطاعت شركة ستاندرد - كاليفورنيا الامريكية الحصول على امتياز بتروك البحرين . وهكذا تمكن لشركات البترول الامريكية الكبرى أن تستحوذ على ٥٠ في المائة من مجموع انتاج المنطقة من البترول الخام وقد بلغت هذه النسبة في سنة ١٩٥٧ حوالي ٦٣٫٤ في المائة .

وهذه النسبة الكبيرة من حيازة البترول تحقق لشركات البترول الامريكية أرباحا طائلة تقدر سنويا بما يتراوح بين ٥٦٠ و ١٢٠٠ مليون دولار سنويا .

وإذا رجعنا الى التقرير الذي وضعته سكرتيرية اللجنة الاقتصادية لأوروبا في سنة ١٩٥٥ والمتفرعة عن هيئة الأمم المتحدة عن أسعار البترول في أوروبا الغربية والذي جاء في تقريرها أن معدل صافي أرباح شركات البترول في منطقة الشرق الأوسط من مبيعاتها الى دول أوروبا الغربية يعادل ٨٠ في المائة من قيمة هذه المبيعات . وطبقا لهذا التقرير يكون صافي أرباح شركات البترول الامريكية من مبيعاتها من بترول الشرق العربي خلال السنوات ١٩٥٦ و ١٩٥٧ مبلغا بين ٥٦٢ و ١٢٠ ملايين دولار سنويا . ولا شك أن تحقيق الأرباح الضخمة لشركات البترول الامريكية وضمان الحصول

عليها يؤثران تأثيرا كبيرا على اتجاهات السياسة في الشرق العربي .

ولكى نستطيع أن نتعرف على اتجاهات السياسة الامريكية في الشرق العربي ، نرجع الى ما نشرته مجلة النفط (١) في عددها الصادر في يونيو سنة ١٩٥٦ تعقيا على طلب الحكومة المصرية زيادة المرشدين المصريين الذين كانت تستخدمهم شركة القناة - قبل تأميمها - وجاء في هذا المقال :

« وبالنسبة لرفض الحكومة المصرية منح عدد كاف من تأشيرات السفر للأجانب ، تعوق قلة عدد المرشدين الاعمال في القناة ، ومع أن الحكومة المصرية قد منحت الآن بعض التأشيرات الا أن المشكلة لم تحل بأي حال من الاحوال وكذلك سيجرى توظيف المزيد من المرشدين المصريين ، وان كان لابد من تمرينهم على عملهم الجديد قبل أن يستطيعوا المساهمة في رفع نطاق حركة المرور » .

فالمجلة اذن تعترف بقلّة عدد المرشدين عموما ، وهي تقر في ذات الوقت بأن قلة عدد المرشدين يعوق حركة الملاحة في القناة . ومع ذلك فانها تحذر من التوسع في استخدام المصريين سواء اكانوا مرشدين أم غير مرشدين .

ونحن نعلم أن سر اهتمام شركات البترول بقناة السويس هو أن ٦٢ في المائة من البترول الذي تستورده أوروبا الغربية من الشرق العربي يصل اليها عبر قناة السويس . وشركات البترول كما أنها تسعى للاستحواذ على آبار البترول فانه يهمها أيضا السيطرة على طرق مواضلات نقل البترول . على أن ما يعنيها هو أن شركات البترول تحذر من النزعات الوطنية والحركات الوطنية لها جوانبها الاقتصادية أيضا ، وهي تهدف الى رفع مستوى معيشة أفراد الشعب وتنمية اقتصاديات بلادها .

(١) مجلة « النفط » في التي تعبر عن مصالح شركات البترول .

وتاريخ الحركات الوطنية في جميع البلاد المستعمرة يبين لنا أن أي بلد يحصل على استقلاله السياسي يعمل على تحرير اقتصادياته . ولهذا كان على الحكومة الأمريكية أن تكيف سياستها الخارجية في الشرق العربي وتحافظ على استقلال شركات البترول الأمريكية من النزعات الوطنية في الشرق العربي ، وبحيث تحافظ أيضا على كيان واستقلال الحكومات القائمة التي ترعى مصالح شركات البترول الأمريكية ولا تسألها الحساب عن أرباحها أو عن تنفيذ شروط الامتيازات الممنوحة لها . ونحن نعلم من تجاربنا السابقة ، أن معرفة حسابات شركات البترول أمر يخل في باب المستحيلات بالنسبة لحكومات الشرق العربي .

وهكذا نستطيع أن نتبين بوضوح اتجاهات السياسة الأمريكية الجديدة في البيان الذي قدم به الرئيس أيزنهاور مشروعه الذي أطلق عليه مبدأ أيزنهاور والذي يعتبر أساس السياسة الأمريكية نحو الشرق العربي ودعمته الرئيسية بترول الشرق العربي . فقد بين الرئيس الأمريكي بكل وضوح دون موارد ، في خطابه الذي قدم به مشروعه إلى الكونجرس في يناير سنة ١٩٥٧ ( أن من الأمور التي تؤكد أهمية الشرق الأوسط القصوى احتوائه على ثلثي مصادر البترول المعروفة في العالم الآن . )

ولعل أقوال الرئيس أيزنهاور توضح لنا الخطوط العريضة التي يرسمها البترول لتكثيف السياسة الخارجية للحكومة الأمريكية . وقد نشرت مجلة « الأزمنة الحديثة » مقالا بعنوان « البترول يقرر أهمية الشرق الأوسط » قالت فيه :

« اقتبست مجلة « انجاز » الصادرة في يناير سنة ١٩٥٨ مقطعا من كلمات قالها جون . د . روكفلر . وجاء في المقطع « أعترف ما يسرني جدا أكثر من أي شيء آخر ؟ هو أن أرى أرباحا تنصب في خزائني . » لقد صاغ صاحب الملايين من هذا القول مبدأ مرشدا



لعائلته المالكة • وما زالت الارباح تأتي • من أمريكا اللاتينية  
والباسفيك وأجزاء أخرى من العالم غير أن منطقة الشرق الاوسط  
يحتل مركز الصدارة في هذا الصدد حيث تحتوى أرضها على ٣٣  
ألف مليون طن من البترول المخزون أى ٧٠ فى المائة من مجموع  
ما هو مخزون فى العالم • ولا تشكل تكاليف الانتاج فى الشرق  
الاطوسط الا ١ - ١٦ من تكاليف الانتاج فى الولايات المتحدة  
الامريكية • وذلك نظرا لانخفاض الأتجور ولوجود مخزون البترول  
فى متناول اليد • ولكن بالرغم من ذلك المستوى المنخفض يباع  
البترول بالسعر الذى يباع به بترول أمريكا ، وأمريكا اللاتينية ،  
ويرجع سبب هذا الارتفاع فى السعر الى أن هناك « كارتل » عالمي  
يحدد الاسعار وحيث يلعب روكفلر فيه دورا سياسيا ومن الجائز  
جدا أن يطلق المرء اسم امبراطورية على امتيازات روكفلر فى الشرق  
الاطوسط •

ان شركات روكفلر الثلاث ستاندرد أويل اوف نيو جرسى  
وسوكونى موبيل أويل وستاندرد أويل أوف كاليفورنيا - تستحوذ  
على ٧٠ فى المائة من إيرادات بترول السعودية وعلى ٥٠ فى المائة  
من بترول البحرين وأكثر من ٢٠ فى المائة من بترول العراق وإيران  
والمحميات العربية وكذلك تسيطر هذه الشركات على نسبة كبيرة من  
حصص الاستثمارات الأمريكية فى منطقة الخليج العربى والتى حسب  
ما تقول وكالة صحافة البترول قد بلغت أرباحها سنة ١٩٥٥ مبلغ  
١٣٠ مليون دولار ، غير أن آل روكفلر يريدون أرباحا أكثر مما  
حققوها ولذلك يوسعون مجالات إيراداتهم فى الشرق الاوسط ، لأن  
إيرادات هذه المنطقة سريعة وسخية ولا يحتاج الامر الا الى سنة أو  
سنتين لتحقيق الاستثمار • فى السنة الماضية ( ١٩٥٧ ) أنتج  
الشرق الاوسط ١٧٦٨ مليون طن من البترول وكان لروكفلر ٥٠  
مليون طن من هذا المجموع • ان ما يربحونه من الشرق الاوسط هو  
مبلغ أسطورى اذ يبلغ ٥٠٠ مليون دولار ربعا سنويا صافيا وذلك

حسب التقديرات الامريكية المضللة !! وفى سبيل أن يحافظ آل روكلر على هذه النسبة العالية فى الارباح ولزيادتها فانهم يستفيدون أقصى حدود الاستفادة من جهاز الحكومة الامريكية لأن لهم فيها نفوذ كبير . لقد كان أنثيسون وزير خارجية أمريكا السابق مستشارا قانونيا لاتحادات ايتل ، التابعة لروكلر ، أما جون فويستر دالاس وزير الخارجية الحالى فانه يتعاون تعاوننا وثيقا مع آل روكلر ، ويمثلهم فى الحكومة وقبل أن يصبح وزيرا للخارجية ، كان مساهما فى شركة سوليفان وكرومويل القانونية التى تعمل لصالح آل روكلر ، وعضوا فى شركة ستاندرد أويل أوف نيو جرسى ، ومديرا سابقا لحزينة روكلر . وتصفه مجلة « المنظورات » الباريسية « انه بطريارك دين البترول !! » وكان أخوه رئيس شعبة المخابرات الامريكية مساهما أيضا فى شركة سوليفان وكرومويل .

أما الهيمنة العملية لسياسة البترول فيمارسها كريستيان هيرتر مساعد وزير الخارجية الامريكية والذي تصفه الصحافة الامريكية « برجل روكلر » . والرجل الروكلرى الآخر والذي يلعب دورا بارزا فى سياسة أمريكا الخارجية هو أبكرق مورفرى رئيس شعبة الاعانات فى شركة ستاندرد أويل ويعتبر مورفرى خبيرا فى شئون أفريقيا الشمالية ، المنطقة التى يهتم بها آل روكلر ، منذ اكتشاف حقول غنية للبترول فى الصحراء الجزائرية .

وان ما يضير شركة ستاندرد أويل يضير سياسة أمريكا الخارجية ذلكم هو الشعار الذى ترفعه واشنطن . انما يقرر مصالح آل روكلر فى الشرق الاوسط هو موقف واشنطن من الشعب العربى . وكما وصفه هانسون بلدين ، معلق جريدة نيويورك تايمز الامريكية العسكرية ( كلمة واحدة تقرر أهمية الشرق الاوسط الاستراتيجية .. البترول ) .

ويجد ملوك البترول صعوبة متزايدة فى المحافظة على سيطرتهم

على بترول الشرق الاوسط لأن حركة الشعب العربي في سبيل تطوير الموارد الوطنية تطويرا مستقلا قد سببا ألأما مبسرحة لآل روكتلر . ويهتم الآخرون بصورة خاصة بمستقبل شركة أرامكو جوهرة امبراطوريتهم في الشرق الاوسط . وقد آزداد خوفهم منذ أن صرح الامير فيصل رئيس الوزراء قائلا ( ان السعودية العربية قد تعيد النظر في اتفاقيات الامتياز المبرمة مع أرامكو ) وثمة خطر يهدد آل روكتلر ففي ٩ أبريل سنة ١٩٥٨ آندفع البترول في رأس بكر قرب مدينة رأس غارب على البحر الأحمر ، أما البئر فقد تم حفرها من قبل الشركة الوطنية المصرية ، ووصفها وزير الصناعة في الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها أول شركة لا تسيطر عليها رموس أموال أجنبية .

لقد زعزعت الجمهورية العربية السيطرة الأجنبية على مواردها وعقد العزم على بناء صناعتها الوطنية ومن شأن هذا الأمر أن يكون مثالا طيبا لكافة الاقطار العربية الأخرى فلا عجب أن يضع دالاس خططا للاعتداء على مصر وسورية . وكذلك ليس أمرا غريبا أن يبادر الى انشاء حلف بغداد ويرعى مبدأ أيزنهاور رعاية أبدية وكلاهما يخدمان الاحتكارات البترولية الغربية في محاولتهما لحقق الحركة الوطنية التحررية وحرمان العرب من ذهبهم الأسود .

ولكن لا حلف بغداد ولا مبدأ أيزنهاور ضمنا « أأنا » للروكتلين ، وهذا مما اضطرهم الى الالتجاء الى سياسة صراع مكشوف ضد الحركة التحررية الوطنية . وتلخصت هذه السياسة بمبدأ روكتلر المعروف وسنتكلم عن هذا المبدأ في الفصل القادم .

## مبدأ روكفلر

في ٦ يناير سنة ١٩٥٨ نشرت الصحف الامريكية تقرير لجنة « جايتير » الذي قدمته الى الكونجرس الامريكي برسم الخطوط العريضة للسياسة الامريكية وأطلقت عليه مبدأ روكفلر . وينص هذا التقرير . . ان على الحكومة الامريكية أن تزيد كل سنة حدة التوتر الدولى ، وتمضى فى سباق التسلح ، واتباع سياسة « مواقع القوة » ضد ارادة الشعوب . .

ويقول التقرير . : أنه اذا لم يتم الكونجرس والحكومة بزيادة النفقات العسكرية سنويا بمقدار ٨ مليارات دولار ، فستجد الولايات المتحدة الامريكية نفسها أمام كارثة محتومة . .

ومن الواضح أن هذه السياسة لا يمكن أن تصدر الا عن بعض الأوساط التي ترتبط مصالحها المالية بسباق التسلح ، وتتنافى - دون شك - مع صالح الشعوب . ولنا فى تركيب لجنة جايتير دليل مقنع على ذلك ، اذ نرى بين أعضائها كبار الرأسماليين ، وجنرالات وعلماء عاملين فى جمعيات الصناعة الحربية فى الولايات المتحدة ، لهم مصلحة حيوية فى الطلبات الحربية . وقد اشترك فى اعداد التقرير ، بالإضافة الى « جايتير » نفسه الذى كان رئيس صناديق فورد ، فوستر نائب رئيس جمعية « أولين مايتزون شيميكال » التى يسيطر عليها آل روكفلر ، وروبرت سبرايج رئيس شركة سبرايج الكهربائية المرتبطة أيضا بآل روكفلر . لقد كان رجال يمثلون مصالح مملكة البترول الخاضعة للاشقاء زوكفلر هم الذين يشكلون الروح الحقيقية لهذه اللجنة وقوتها الدافعة ، ويجب أن نذكر منهم لورنس روكفلر ، ورئيس مجلس بنك روكفلر - شاين مانهاتان بنك - جون ماكلى والمالى الكبير ر . لوفت .

ومما له دلالة أن هذه التوضيحات لقيت قبولا كبيرا لدى نيكسون نائب رئيس الولايات المتحدة ودالاس وزير الخارجية الأمريكية .

يقول التقرير وهو يحلل الوضع العسكري والاستراتيجي الحالي للولايات المتحدة ، ان الولايات المتحدة الأمريكية آخذة بصورة سريعة وواضحة للعيان في فقدان تفوقها على الاتحاد السوفيتي في الميدان العسكري . وإذا بقيت الاتجاهات الراهنة على حالها فان نسبة القوى في العالم ستتغير لمصلحة الكتلة السوفيتية .

ويخلص التقرير من ذلك الى وضع الاقتراحات العملية . . وهي :

١ - زيادة النفقات العسكرية للولايات المتحدة بمقدار ثلاث مليارات من الدولارات سنويا ، والتماس الزيادة نفسها للمخصصات العسكرية للسنوات التالية . ويقول أصحاب المبدأ ، ان هذا الرقم لا يتضمن زيادة المبالغ المخصصة لبرامج المساعدة المتبادلة والدفاع المدني .

٢ - إعادة تنظيم المؤسسات العسكرية المركزية للولايات المتحدة تنظيمًا جذريًا وذلك بغية وضع آلة الحرب الأمريكية بكاملها على أهبة الحرب .

٣ - إخضاع مجمل الاستراتيجية العسكرية لدى الولايات المتحدة لتحضير قيادة الحروب الشاملة ، والحروب الصغيرة على السواء . ويؤكد التقرير أن استخدام الاسلحة النووية سيكون أمرا محتوما ، ولا مناص منه في الحروب .

ولكن ليس هذا كل شيء ، فان آل زوكفلر ، ارتكازا على مصالحهم الذاتية المرتبطة بالبتروول ، والتي تمتد في مناطق عديدة من الشرق الأوسط والاسوسط ، وجنوبي شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها من مناطق العالم ، يهيئون تدخلًا عسكريًا مباشرًا من جانب الولايات

المتحدة من أجل حركة التحرر الوطني في هذه البلدان . وكذلك فإن التقرير يقرر بأن من الضروري بالنسبة الى الولايات المتحدة ، انشاء وحدات عسكرية خاصة يمكنها أن تتدخل تدخلا سريعا فعلا للحيلولة دون نمو الاوضاع غير المرغوب فيها من جانب الولايات المتحدة في أية منطقة من مناطق العالم .

وتكشف صحيفة « الدول ستريت جورنال » عن المعنى العدواني لمبدأ روكفلر حين تشرحه قائلة : من البديهي تماما أن التقرير يضع نصب عينيه النوع الخاص للخسائر التي مني بها الغرب في مصر ثم في سورية وفي اندونيسيا . ان التفسير الدقيق لهذا المبدأ يعني أن الولايات المتحدة كان عليها دعم صديقتها فرنسا وبريطانيا حينما قامت بغزو مصر . يمكن أن يعني القيام بأعمال مشتركة مع تركيا الصديقة للاتاحة بالحكومة غير الصديقة القائمة في سورية .

وتمضى الجريدة في تحليلها للمفهوم الاستراتيجي لهذا المبدأ تقول : « ان هذا المبدأ سيؤدي عمليا الى أن الولايات المتحدة ستقوم بشن الحرب ضد البلدان الصغيرة » .

ومن الملاحظ أن مبدأ روكفلر قد أعد لسد النواقص والثغرات التي يتضمنها مبدأ دالاس - مشروع ايزنهاور - وذلك لان هذا المبدأ لا يشمل سوى بلدان الشرق الاوسط في حين أن مبدأ روكفلر يهدف الى اخضاع جميع بلدان وشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بقوة الحديد والنار .

وان ملوك البترول في الولايات المتحدة يهتمون ، بدافع من مصالحهم اهتماما حيويا بالمحافظة على التوتر الدولي واذكاء سباق التسلح وتسمير الحرب الباردة . ان ثرواتهم الكبيرة قد جمعت نتيجة لارباحهم الضخمة في الحروب . فمنذ سنة ١٩٤٠ ، تضاعفت أرباح الشركات البترولية الامريكية الناتجة عن توظيفات رأسمالها

١٢ مرة • وان ثلاثة أرباع الارباح العامة تقريبا التي جنتها أكبر شركة من شركات آل روكفلر وهي «ستاندرد أويل أوف نيوجرسي» ناتجة عن توظيفات رأسمالها في الخارج ربح ٤٥٠ مليون دولار في الحرب •

ولقد جنى آل روكفلر من الحرب العالمية الاولى أرباحا تبلغ ٤٥٠ مليونا من الدولارات • وعادت عليهم الحرب العالمية الثانية بمليارين و١٢٧ مليون دولار من الارباح • وبفضل العدوان الذي شنه الاستعماريون على مصر جنى آل روكفلر في سنة ١٩٥٦ مليار دولار من الارباح !!

## السوق الأوروبية المشتركة وسياسة البترول

السوق الأوروبية المشتركة ليس فكرة طارئة أملتها رغبة بعض الدول الأوروبية في إقامة نوع من الاتحاد الاقتصادي يستهدف انعاش اقتصاديات الدول المشتركة فيه ورفع مستوى معيشة شعوبها ، وإنما كان هذا المشروع واحدا من عدة مشروعات بديلة لمشروع آخر ضخم ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهو مشروع انشاء ما سمي بالولايات المتحدة الأوروبية ، حتى يلم شعث دول أوروبا الغربية في اتحاد سياسي واقتصادي يجعل منها كتلة متماسكة تستطيع الصمود وحدها بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية كما يمكنها من استمرار بسط نفوذها الاستعماري على مختلف بلدان أفريقيا وآسيا وغيرها .

ولقد حال دون تحقيق هذا الحلم الكبير عدة عوامل أهمها ما يميز شعوب أوروبا من فروق الجنس واللغة والعصبيات الدينية فضلا عن الصعوبات الفنية التي تعترض عملية الاندماج الاقتصادي الشامل بين دول يبلغ عددها سبع عشرة دولة وتعداد سكانها نحو المائتين وخمسين مليونا .

ولما تبينت دول أوروبا الغربية استحالة إقامة مثل هذا الاتحاد السياسي والاقتصادي راح ساستها وخبراء اقتصادها يفكرون في انشاء أنظمة تعاونية تربط بين اقتصادياتها بعضها ببعض فكان أن ظهر الى الوجود منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي واتحاد الدفع الأوربي وخلال ذلك لم يتخل بعض الساسة عن أملهم في إقامة نوع من الوحدة السياسية فحاولوا انشاء اتحاد دفاعي يضم الاقليم . بيد أن المشروع باء بالفشل ولحق به مشروع آخر للوحدة السياسية .



وبعد ذلك تركزت الجهود في مشروعات الوحدة الاقتصادية باعتبارها الأقرب منالا ولعلهم كانوا وما زالوا يحلمون بأن الوحدة الاقتصادية هي الطريق الأمثل إلى الاندماج السياسي الكامل على نحو ما حدث في ألمانيا في القرن التاسع عشر إذ كان اندماج اقتصاديات الولايات الألمانية الخطوة العملية التي تحقق بعدها قيام ألمانيا المتحدة الحديثة.

وهكذا ظهر إلى الوجود في سنة ١٩٥٢ اتحاد الفحم والصلب الأوربي وبمقتضاه اندمجت مناجم الفحم ومصانع الصلب في فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا في نظام واحد حررها من الحواجز التجارية وساعد على تنسيق نشاطها فتضاعف إنتاجها . وكان نجاح فكرة هذا الاتحاد حافزا للدول الست المشتركة فيه على دراسة مشروعات أخرى لأقامة اتحادات مماثلة في مختلف فروع النشاط كالزراعة والطب وغيرها . وقد كان آخر ما اتجهت إليه أحلام الدول الست مشروعان : الأول انشاء اتحاد للطاقة الذرية ، والثاني انشاء السوق الأوروبية المشتركة . وفي ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ تم توقيع المعاهدتين الخاصتين بهذين النظامين الجديدين في وقت واحد بمدينة روما على أن يوضع المشروعان موضع التنفيذ في أول يناير سنة ١٩٥٨ .

ونحن نلاحظ أن طابع هاتين المعاهدتين وإن كان اقتصاديا خالصا فإن الحقيقة التي لا شك فيها أن قيام هذين الاتحادين سوف يترتب عليه نتائج سياسة بعيدة المدى وخاصة بالنسبة للسوق المشتركة . أما اتحاد الذرة فيقوم على أساس أن الوقود هو مفتاح الطريق إلى رفع مستوى معيشة شعوب الدول الست : ( فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا ) التي يبلغ استهلاكها الحالي من الطاقة ما يعادل المائة مليون طن من الفحم سنويا ويقدر الخبراء أن هذا الرقم سوف يتضاعف على الأقل ثلاث مرات في غضون مدة العشرين عاما التالية . ولا يخفى سياسة هذه

الدول أن الهدف الذى يسعون اليه هو التحرر من اعتماد دولهم على بترول الشرق الاوسط ، اذا لم يتسن لهم الاستغناء عن الوارد كله . وبناء على ذلك فان الحل المثالى فى نظرهم هو توسيع نطاق استخدام الطاقة الذرية فى مختلف فروع النشاط الصناعى حتى تساهم الذرة بنصيب فعال فى مواجهة النمو المطرد فى استهلاك الطاقة .

أما السوق المشتركة ، فأول مظاهرها الفاء الحواجز الجمركية بين الدول الست : فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا - الاعضاء على أن يتم ذلك تدريجيا فى مدة تتراوح بين ١٢ و ١٥ سنة كما يلغى نظام الحصص فيما بين هذه الدول والمظهر الثانى هو توحيد التعاريف الجمركية التى تفرضها دول السوق على الدول الأخرى غير الاعضاء فيه . والمظهر الثالث هو اقامة هيئة زراعية عليا لوضع وتنسيق السياسة الزراعية التى تتبعها الدول الاعضاء . والمظهر الرابع ادماج مستعمرات الدول الاعضاء فى السوق .

وقد تظاهرت الولايات المتحدة الامريكية باتباع سياسة الحياد بين كتلة السوق المشتركة وبقيّة أعضاء منظمة التعاون الإقتصادي الأوربي . بيد أنها فى الحقيقة كانت تتوجس شرا من هذا المولود الجديد وذلك لأسباب أهمها عدم ثقتها من الدور الذى يمكن أن تلعبه أوروبا الغربية اذا غدت كتلة متماسكة تمثل قوة جديدة تقف بينها وبين روسيا كما أن ذوائر الصناعة الامريكية لا تخفى خوفها من قيام سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة تتمتع بمزايا هامة من حيث انخفاض التكاليف وحسن توزيع الكفاية الانتاجية مما يعرض الصادرات الامريكية للانخفاض ويزيد من حدة الركود الإقتصادي .

وأما فيما يتعلق بالبترول ، وأثر قيام السوق المشتركة على صناعة البترول فى الشرق الاوسط فيحدر بنا قبل بيان هذه الآثار أن نذكر بعض الحقائق ، أولى هذه الحقائق أن استهلاك أوروبا

الغربية قد تضاعف خلال السنوات الست الأخيرة . والحقيقة الثانية أن دول السوق المشتركة لا تنتج كل حاجتها من الوقود بل تضطر الى استيراد ما يعادل خمس احتياجاتها في شكل بترول وفحم . هذا من حيث الاستهلاك الكلي للوقود من جميع الانواع ، أما البترول فان الانتاج المحلي للدول الست : فرنسا وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج وألمانيا الغربية - لا يفي الا بنسبة محدودة من استهلاكها منه . فألمانيا الغربية تنتج ٣٠ في المائة من احتياجاتها وهولندا تنتج ١٨ في المائة وفرنسا وايطاليا تنتجان نسبة تتراوح بين ٧ و ٩ في المائة من استهلاكهما . ومن حيث طاقة التكرير الحالية تكاد الدول الست المذكورة تكفي نفسها بنفسها واعتمادها على الاستيراد محدود .

هذه هي حقائق الموقف . أما النتائج التي ستترتب على قيام السوق فيمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - تعتبر ألمانيا الغربية الدولة الوحيدة التي ستتأثر بالغاء الرسوم الجمركية على الزيت الخام نظرا لانها كانت تفرض رسوما مرتفعة على الخام المستورد لحماية انتاجها المحلي المرتفع التكاليف . ولذلك نص في معاهدة السوق المشتركة على تأجيل الغاء الرسوم على واردات الزيت الخام لمدة ست سنوات على أن يسمح للدول الاعضاء بعد انقضاءها بمعاونة الانتاج المحلي سواء عن طريق المعونة المالية أو بالسماح بنسب خاصة للاستنزاف .

٢ - ستتفق الدول الست على تعريف موحدة تطبق على المنتجات الرئيسية المكررة المستوردة من خارج أوروبا .

٣ - تدور المفاوضات لضم جزر الانثيل الهولندية الى السوق المشتركة وسيترتب على ضمها الغاء الرسوم الجمركية على واردات المنتجات المكررة من كوراساو وأروبا .

ومما لا شك فيه أن اندماج الست دول : فرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج وألمانيا الغربية في إطار اقتصادى واحد سيساعد على أن يصبح في الأماكن انشاء شبكة أنابيب بترول واحدة لتغذية الدول الست ، وسيخضع اختيار مواقع صناعة التكسير لاعتبارات اقتصادية وحدها بعد زوال الحواجز السياسية .

ومن الجديد بالذكر أن مندوب فرنسا حين جلس إلى مائدة المفاوضات التي سبقت إبرام معاهدة السوق المشتركة لم يكن في يده سوى ورقة واحدة لا يملك غيرها وهي الجزائر . . . وقد كانه المندوب الفرنسى يتكلم عن بترول الجزائر كأنه يتكلم عن بترول فرنسا ، على اعتبار أن الجزائر جزء من فرنسا . . . وكان مما يدخل الطمأنينة على قلب المندوب الفرنسى أن الولايات المتحدة الامريكية ومن ورائها دول حلف الاطلنطى تمد فرنسا بالمال والسلاح لكي تستمر في حربها ضد الشعب العربى الجزائرى . ولكن فرنسا واهمة ، اذا اعتقدت أن مساهمة الشركات الامريكية في استخراج بترول الجزائر سيعصمها من ساعة الخلاص ، فان الثورة العربية ستحرق الورقة الوحيدة الباقية في يد فرنسا وعندئذ ستصبح فرنسا عبئا ثقيلا على دول السوق الاوربية المشتركة . وقد تصبح السوق المشتركة ذاتها غير ذات موضوع .

## أمريكا . . والحرب الجزائرية

في سنة ١٩٥٤ قام الشعب العربي في الجزائر بثورة عارمة ضد الاستعمار الفرنسي . وتحولت الثورة الى حرب حقيقية ، استغلّمت فيها فرنسا أسلحة حلف الاطلنطي ضد الشعب الجزائري . وعلى الرغم من ذلك ، وقف الشعب الجزائري موقفا بطوليا ، مدافعا عن حقه في الحرية والحياة الكريمة . وعاشت فرنسا في أزمة اقتصادية خانقة ، وسقطت عشرات الوزارات نتيجة حتمية للحرب التي تخوضها ضد الجزائر . فلماذا تمضي فرنسا ومن ورائها دول حلف الاطلنطي في هذه الحرب . . . السبب في ذلك يكمن في . . . بترول الصحراء .

ان الابحاث التي أجريت منذ سنة ١٩٥٢ في صحراء الجزائر أسفرت عن اكتشاف أربع جهات تحتوى على الغاز الطبيعي وعلى البترول . وهذه الجهات هي :

١ - في الصحراء الشرقية منطقة ايجل قرب الحدود الليبية (وتحتوى على نحو العشرين بئرا وتقدر كمية البترول فيها حاليا بنحو ٣٠ مليون طن ) .

٢ - في الصحراء الشمالية بين ورجلة وأولاد نائل يوجد حقل حاس مسعود وتقدر كمية البترول فيه من مائتي مليون طن الى ستمائة مليون طن ( ويمكن أن تبلغ الكميات المستخرجة سنويا ابتداء من سنة ١٩٦٠ ثمانية ملايين طن تقريبا ) . وحاس الرمل ( على بعد ٤٥٠ كيلو مترا من العاصمة ) ولهذا الحقل نفس أهمية حقل « اللاك » في فرنسا الذي أنتج في

سنة ١٩٥٧ ، ٨٣ مليون متر مكعب من الغاز . وفي استطاعة حاس الرمل أن ينتج الكهرباء ويسد بها حاجة الجزائر بأجمعها .

٣ - في الصحراء الجنوبية بالقرب من عين صالح اكتشف وجود غاز جاف تقدر كميته بمائة مليون متر مكعب .

ومن هذا يتضح لنا أن كميات الغاز الموجودة حاليا في الجزائر تستطيع أن تسد حاجة المغرب العربي كله .

والكميات المقدرة من البترول تسمح لنا أن نقدر انتاجا يبلغ ١٣ مليون طن في سنة ١٩٦٠ و ٢٥ طنا في سنة ١٩٧٠ ( أى ما يوازي استهلاك فرنسا السنوى ) .

ومن الجدير بالذكر أن الابحاث لم تجر في جميع مناطق الصحراء ، وأن الابحاث لم تنته بعد في المناطق السابقة ، ومن بين الجهات التى لم يبحث فيها الجنوب التونسى ، والجنوب المغربى حيث منحت امتيازات البحث لشركات ايطالية وكندية . وفى المناطق التى لم يبحث فيها بعد ، توجد مناطق يظن وجود البترول فيها مثل حوض تندوف على الحدود المغربية الجزائرية وحوض تاودنت - جنوب الحوض السابق - وحوض السودان والنيجر - على حدود افريقيا السوداء .

الآن .. ما هو موقف فرنسا ازاء ثروات الصحراء ؟ ان هدف فرنسا هو أن استقلالها فى ميدان الطاقة الصناعية ، وحاجتها السنوية الى الطاقة البترولية تبلغ ٢٥ طنا ، واذن ففى الامكان أن تسد حاجتها فى سنة ١٩٧٠ بفضل بترول الصحراء وتبين لنا الاهمية التى تعلقها فرنسا على ذلك اذا عرفنا أنها تشتترى الآن

البتترول من الخارج ، وأن ذلك يكلفها ٥٠٠ مليون دولار ، أى نصف العجز المالى الذى أصاب فى سنة ١٩٥٦ التجارة الخارجية الفرنسية .

ومن أجل ذلك تبذل فرنسا جميع الوسائل لكى تضمن امتياز استغلال بترول الصحراء ، فهى أولا تقرر أن الصحراء أرض فرنسية ، وتضاعف وسائل الحرب لتضمن طرق نقل البترول وتحل الشركات التابعة للولاية العامة بالجزائر وتلحقها بالحكومة الفرنسية أو بشركات فرنسية خاصة وهى ثانيا تسرع فى الاعمال الفنية ( منح امتيازات جديدة للتنقيب ، مشاريع الانابيب ، تجهيز الموانئ )

وفى ١٠ مايو سنة ١٩٥٧ أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا يقضى بإنشاء الهيئة العامة للمناطق الصحراوية والاطار الذى ينفذ فى حدوده النمو الاقتصادى لمنطقة الصحراء والتطور السياسى والاجتماعى لها .

وينص القانون على أن الهيئة العامة للمناطق الصحراوية تضم أصلا مناطق موزعة بين الجزائر والسودان ونيجيريا وتشاد ، وفيما يتعلق بالجزائر ، كان المقصود أساسا الحدود الجنوبية القديمة ، وقد قسمت هذه الحدود الى منطقتين : الواحات وعاصمتها « الاغوات » والثورة وعاصمتها « كولون بيشار » . وقد أنشئت فيها لجان ادارية . كذلك التى أنشئت سابقا فى الجزائر .

وفيما يختص بالمناطق التابعة للسودان ونيجيريا وتشاد (١) : وتضم الهيئة شريطا عريضا من حدود هذه البلاد ، بيد أن القانون المذكور لا يحدد نوع ومدى العلاقات التى تنشأ مستقبلا بين ادارة

---

(١) مجلة « لوموند دبلوماسيك » ، عديونيو ١٩٥٨ .

«الهيئة من ناحية وحكومات هذه البلاد من ناحية أخرى • وسنرى أن الموقف الذي تتخذه هذه البلاد يتطوّر على تحفظ شديد بالنسبة إلى الهيئة • أما فيما يتعلق بموريتانيا وهي منطقة في غالبها صحراوية فهي ممثلة فعلا في الهيئة ، دون أن تشترك فيها اشتراكا فعليا • ولوزارة الصحراء نوعان من الاختصاص ، ففي قلب الحكومة الفرنسية تختص هذه الوزارة بمجموع الشئون التي تخص المناطق الصحراوية ، وبالسهر على تطبيق القانون الذي أنشئت على أساسه الهيئة العامة للمناطق الصحراوية • ويقوم الوزير أيضا بوظيفة المندوب العام وتتضمن هذه الوظيفة السلطات التي كان يتمتع بها الحاكم العام للجزائر والمندوبون الساميون والمحافظون بالاتحاد الفرنسي الافريقي •

وتنص المادة التاسعة من قانون ١٠ مايو سنة ١٩٥٧ على أن المندوب العام للهيئة العامة للمناطق الصحراوية يستطيع التفاوض مع المنظمات الدولية والأجنبية بخصوص الحصول على معونة مالية على هيئة قروض أو اشتراك في المشروعات الصحراوية • ويتضح لنا أن الهدف الذي تسعى إليه الحكومة الفرنسية من منح هذه التسهيلات ، ليس فقط اجتذاب الشركات الأجنبية واغرائها على العمل في الصحراء الكبرى ، وإنما يتعلق ذلك إلى محاولة حيلولة الشركات على ربط مصائرها ببقاء الاستعمار الفرنسي في الجزائر •

وقد تقدم بالنبل عدد من شركات البترول الغربية للحصول على امتيازات في الجزائر في الأراضي التي تخلت عنها شركتنا ريبال وسيب في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٧ • وفي ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ أعلنت الحكومة الفرنسية التوزيع النهائي للتراخيص الجديدة •



ونذكر فيما يلي أسماء الشركات التي حصلت على امتياز البحث عن  
بتترول الجزائر وتكوين رأس مال كل منها (١) :

- ١ - شركة بتترول فالنس .  
وتملك شركة البترول البريطانية وفرعها الفرنسي نصف  
أسهمها والنصف الآخر تملكه الحكومة الفرنسية وأفراد  
فرنسيون .
- ٢ - شركة بتترول الجزائر « سب » :  
( مساحة الامتياز ١٠٠٠ ميل مربع ) وتمتلك مجموعة شل  
الهولندية ٦٥ في المائة من أسهمها .
- ٣ - شركة سربس :  
مساحة الامتياز ١٠٠٠ ميل مربع ، تملك مجموعة شل الهولندية  
٣٥ في المائة و ٦٥ في المائة تمكلمها الحكومة الفرنسية .
- ٤ - مجموعة مؤلفة من بعض هيئات تمويل البترول الفرنسية  
وفرع شركة « ستس سرفس » الأمريكية في فرنسا ( مساحة  
الامتياز ٢٥٠٠ ميل مربع ) .
- ٥ - مجموعة من الهيئات الفرنسية وفرع شركة فيليبس الأمريكية  
في فرنسا مساحة الامتياز ١٣٠٠ ميل مربع .
- ٦ - شركة « بيتروسارب » مساحة الامتياز ٤٠٠ ميل مربع . ولا  
توجد معلومات عن تكوين رأس مال الشركة .
- ٧ - وهناك شركة فرنسية أمريكية تضم شركتي سنسكر أويل  
وتيرمونت ميننج .

## مشروعات فرنسا لنقل بترول الجزائر

ان جميع حقول البترول التي اكتشفت في الجزائر حتى الآن ،  
والتي قد تكتشف في المستقبل تقع في قلب الصحراء الكبرى .  
وبناء على ذلك فان أى بترول يعثر عليه يظل عديم القيمة حتى توجد  
الوسائل اللازمة لنقله الى ساحل البحر الابيض حيث يمكن نقله من  
هناك الى فرنسا والدول الاوربية الاخرى . ومن ثم كانت محاولة  
فرنسا للقضاء على قومية الشعب الجزائري والسيطرة على كل شبر  
من ارض الجزائر حتى يمكن تنفيذ المشروعات الخاصة بنقل البترول  
الى البحر . وقد قامت الحكومة الفرنسية بانشاء خط أنابيب قطرد  
١٠ بوصات من حقل حاس مسعود الى رأس السكة الحديد في مدينة  
توجرت ومن المدينة المذكورة ينقل البترول صهاريج السكة الحديد.  
الى ميناء فيليب فيل على ساحل البحر الابيض المتوسط حيث أقيمت  
منشآت للتخزين تستطيع استقبال ٦٠٠ طن يوميا وهو معدل  
ضئيل جدا ولكن يبدو أن الهدف منه هو البدء في عمليات استغلال  
الحقل المذكور . بيد أن هناك مشروعات كبيرة أخرى تحاول فرنسا  
تنفيذها حتى تستطيع استغلال موارد استغلال موارد الجزائر على  
نطاق واسع . وأهم هذه المشروعات هي :

**أولا : مشروع خط أنابيب حاس مسعود - بوجي ،**

يقضى هذا المشروع بمد خط أنابيب قطر ٢٠ بوصة مسافة ٦٠٠  
ميل من حاس مسعود الى ميناء بوجي على ساحل الجزائر .

**ثانيا : مشروع خط عجيلة - البحر الابيض المتوسط**

ويستهدف مد خط أنابيب مماثل للخط الاول لنقل بترول منطقة  
عجيلة ، اما الى ميناء تونس أو ميناء قابس على الساحل التونسي أو  
الى ميناء طرابلس على الساحل الليبي .

**ثالثا :** مشروع انشاء بحر صناعي • ويرمى هذا المشروع الى شق قناة طولها ٩١ ميلا من قابس الى شط الجريد وهي منطقة شاسعة من البحيرات الملحة على الحدود بين الجزائر وتونس • ولما كانت هذه المنطقة تقع تحت مستوى سطح البحر فان شق القناة المذكورة سيؤدي الى غمرها وتحويلها الى بحر صناعي كبير تمر فيه الناقلات والسفن الى قلب الصحراء حيث يمكن نقل البترول والثروات المعدنية الاخرى رأسا من مناطق انتاجها الى أوروبا •

**رابعا :** مشروع نقل غاز الجزائر الى فرنسا :  
تدرس الحكومة الفرنسية مشروعا لنقل الغاز الطبيعي من حقوله في الجزائر رأسا الى جنوب فرنسا وذلك بانشاء خط أنابيب ضخيم من حقل الغاز في حاسي رميل الى ساحل البحر ثم مد الخط تحت قاع البحر الابيض المتوسط الى جنوب فرنسا وتقدر طاقة حقل حاسي رميل بنحو ٥٠٠٠ مليون متر مكعب في العام كما أن حقل حاسي مسعود سينتج الى جانب البترول حوالي ٢٠٠٠ مليون متر مكعب من الغاز سنويا في سنة ١٩٦٠

وقد أبدى المستولون الامريكيون أنهم لا يريدون أقل من ٤٥ في المائة من أسهم الشركات التي منحت امتيازات البحث عن البترول في الجزائر • ولذلك فان فرنسا تتهم الولايات المتحدة الامريكية وشركات البترول الامريكية بأنها تطمع في استغلال هذه الطاقات البترولية الجديدة • ولذلك وضعت الدوائر الاقتصادية الفرنسية مشروعاتها ودراساتها على أساس اشراك الشركات الامريكية في استخراج ونقل البترول من الصحراء العربية الى موانئ البحر الابيض المتوسط • ويرجع سبب اهتمام فرنسا بالشركات الامريكية الى الاسباب الاتية •

**أولا :** فرنسا وحدها لا تستطيع تمويل هذه المشروعات الضخمة فقد قدر الخبراء تكاليفها بمبلغ بليون دولار ، والشركات الفرنسية بمساعدة الشركات الأمريكية تستطيع انجاز هذه المشروعات واستغلالها .

**ثانيا :** اشراك الشركات الأمريكية يدخل النفوذ الاقتصادي الأمريكي الى الصحراء العربية . وبذلك تضمن فرنسا تأييد الولايات المتحدة الأمريكية الفعلي لانهاء حرب الجزائر لصالحها .  
وغنى عن البيان أن نذكر أن الصهيونية العالمية ، تقف وراء الشركات الأمريكية تؤيدها وتعضدها بالمال وبنفوذها الادبي الكبير على المسئولين الأمريكيين حتى تستطيع - أى الصهيونية العالمية - أن تكسر حدة العرب ، وتستولى على بترول الجزائر من أجل أصحاب الشركات البترولية الكبرى فى أمريكا الذين يغدقون المنح والهبات على اسرائيل .

وان اكتشاف البترول يزيد من خطورة الحالة فى الجزائر ، وتزيد كذلك من تصميم المستعمرين على البقاء فيها .  
وقد أرسل هوفى مستشار دالاس وزير الخارجية الأمريكية رسالة الى كورتز أحد كبار رجال الصناعة فى أمريكا تنضج فيها المناورات والمؤامرات التى تقوم بها أمريكا ضد الوطنيين فى الجزائر وهذا نص الرسالة (١) :

صديقى العزيز

لقد بعثت رسالتك اليأس الى نفسى فانى أكره أن أفقد صديقا ممثلا بالحياة والنشاط وأن استبدله بآخر دائم الشكوى لا يزورنى الا ليظهر أله من داء اللبساجو أو ليثرثر عن الحوادث الاخيرة فى نيفاكايو أو بساجوجا ( وهما من النوادى الليلية فى مدينة كراكاس عاصمة فنزويلا ) . وأصدقك القول أنى لم أكن لأهملك لو عرضت

مهمتك الحقيقية وقد أقنعني حديثي الأخير مع دالاس (وزير الخارجية الأمريكية) أنه لا يزال يحتفظ بمقدرته وبعد نظره ، فقد أكد أننا نحتاج الى رجل واسع الخبرة لهذا المشروع ( المقصود بالمشروع هنا هو غزو أمريكا لبتترول الصحراء الكبرى ) يتصف بمقدرته على الادارة الحكومية ولا مانع من أن يكون ديبلوماسيا وكل هذه المواهب المجتمعة في شخصك لا بد وأن تخدم مصالحنا المشتركة . وستعجز عن اقناعي بأننا سنعثر على رجل خيرا منك لهذه المهمة فليس هناك من يدرك كما تدرك أنت كيف يسيطر على الصحراء الغنية ويحصل عليها بشكل عاجل وفي واشنطن يقدرون شخصك ويقدرون مواهبك كثيرا .

ولا أريد أن أؤكد لك الأهمية العظمى للبتترول الافريقي فقد تحدثنا عن ذلك كثيرا عندما كنت أؤدي عملي في وزارة الخارجية ، ولكنني أضيف الآن أن اهتمامنا بهذا الامر يتزايد بسبب اضطراب الموقف في الشرق الادنى نتيجة للمؤامرات الروسية .

وأما ما يساورك من شكوك بشأن الجانب السياسي لهذا الموضوع وخصوصا ما يتعلق بموقف الحكومة الفرنسية منه فأود أن أؤكد لك أن الفرنسيين أكثر استعدادا للاتفاق معنا مما كنا نتوقع وأنهم لا يمانعون في اشتراكنا في استغلال بترول الصحراء الكبرى ولو أن ما حدث في الخريف الماضي بسبب محاولتهم الحصول على بعض الوثائق التي تسمى الى شركة أرامكو ( يشير هنا الى حادث القبض على خمسة من زعماء جبهة التحرير الجزائرية ، ووجود وثائق معهم تثبت أن بعض الشركات الاحتكارية الأمريكية وخاصة أرامكو تستعد للسيطرة على بترول الصحراء ) أقام باريس وأقعدتها بسبب اختيار الشركاء . وقد اشتركت مؤسستا سنكلير (التابعة لمؤسسة روكفلر) وبنومونت ( التابعة لمؤسسة مورجان ) مع ثلاث شركات فرنسية وهذه بداية حسنة وقد وافقنا عليها لاعتقادنا أنها بداية فقط .

وقد نستطيع الحصول على شيء في المحادثات التمهيدية مع شركة شل البريطانية التي بدأت عملها بناء على توصية منى بقصد الحصول على نصيبها من بترول الجزائر وبترول الصحراء الكبرى . وهناك أساس معقول لما أبديته من أن فرنسا قد تحاول بسبب ضغط التقدم العلمي الروسى تعديل علاقاتها مع المعسكر الشرقى على حساب وحدة دول حلف الاطلنطى وبذلك تتخلص من الكابوس الالمانى وتسوى شئونها فى شمال أفريقيا .

وينتاب وزارة الخارجية الامريكية الآن مثل هذا القلق ، فعندما التقيت أخيرا بفوستر دالاس أخبرنى بحدّة أن مثل هذه التطورات قد يكون لها أثر سىء على سياسة الولايات المتحدة حيال أوروبا كما أن تقارير سفيرنا فى باريس تشير الى أن لديه من الاسباب ما يثير قلقه بسبب اتجاه بعض الدوائر الفرنسية الى اتخاذ سياسة أكثر استقلالا . والمعلومات التى وصلتنا من أصدقائنا فى باريس تبرر مخاوف سفيرنا وتسبب هنا كثيرا من القلق . ولعل وزارة الخارجية الفرنسية قد أدركت ما نسعى اليه وعلمت بالمحادثات الاخيرة التى تمت بيننا وبين أديناور رئيس حكومة ألمانيا الغربية .

ولا شك أن ديلون ( سفيرنا السابق فى باريس ) على حق ، فقد أبلغنى مرة أن شمال أفريقيا بالنسبة لفرنسا كالاجنحة فإذا لم تقص اجنحة هذا الطير فلا بد أنه سيحاول الطيران . قد تكون عبارة قاسية ولكنها تعبر تعبيراً صادقا عن احساس دبلوماسيتنا .

وأود أن أخبرك أن دالاس مشغول جدا فى هذه الايام ، فهارولد ماكيلان على وشك الوصول الى واشنطن ، وأنت تدرك بالطبع انى لست فى موقف يسمح لى بإبلاغك جميع التفاصيل ولكنك ستسمع عما قريب بمشروع اعادة تنظيم حلف الاطلنطى تنظيما شاملا وانى متأكد أن هذا سيبدد ما يساورك من شكوك .

وأستطيع أن أبلغك أيضا أن ايزنهاور وماكيلان في معادئاتهم المقادمة سيبحثان بالتفصيل احتمال القيام بعمل مشترك في شمال أفريقيا ويمكنك أن تستنتج من ذلك أن سياستنا النشطة في هذه المنطقة قد تقرر من حيث المبدأ ومن المحتمل جدا أننا في هذه المرحلة من تنفيذ سياستنا يجب أن نوجه عناية خاصة الى النواحي السياسية المشتركة بجانب النواحي الاخرى التي تقوم أنت بها .

ولعلك لا تضيق بما في مهمتك من تعقيد ولو قبلت ما أعرضه عليك ففي استطاعتي أن أؤكد لك أنك ستعامل رجالا يمكنك الاعتماد عليهم فهم يخالفون مخالفة تامة من عرفتهم فستحصل علي ما تريده من كافنديش كاتون ( السفير الامريكي في مراكش ) فهو يتمتع بسمعة طيبة ويحظى المسئولين في هذه المنطقة ولكن الوسائل التي استخدمتها بنجاح مع ضباطك ( وربما قوادك ) ضد شركة سورنكو البريطانية تطبق هنا أيضا . وأعلم أن كاتون رجل يسهل التعامل معه . وأنت تشاركه في صفة قوية يتصل بها وهي النشاط العملي . وهو هناك يعد العدة لانشاء مركز عسكري ( يشير هنا الى ارسال الاسلحة الامريكية الى تونس ) وهذا الموضوع يبحث الآن هو ومشروع الاتحاد الافريقي ( يعني تكوين اتحاد فيدرالى من دول شمال أفريقيا يشمل تونس ومراكش والجزائر وليبيا ) . هذا ما أردت أن أطلعك عليه لأوضح لك اقتراحي في الحدود المسموح بها والاجابة على أسئلتها .

ونجاح مهمتى سيمكننى من جمع أوراق رابعة فى تلك اللعبة السياسية التي سنلعبها فى المستقبل القريب » .

ولكن دول حلف الاطلنطي واهمة ، اذ اعتقدت أن الحديد والنار يمكن أن يسكتا صوت الشعب العربى فى الجزائر المطالب بحقه فى الحرية والاستقلال . . . وفى الغد القريب ستخلص أرض الجزائر لأصحابها الحقيقيين شعب الجزائر . . . وعندئذ تدرك أمريكا أنها كانت تبني قصورا على الرمال !

## التنافس على البترول

ذكرنا فيما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت أن تحطم الاحتكار البريطاني لبترول الشرق الاوسط . وذكرنا أيضا أن أول نجاح أحرزته الولايات المتحدة الأمريكية هو حصولها على نسبة في أسهم شركة بترول العراق .

وفي سنة ١٩٢٨ وقعت اتفاقية « الخط الاحمر » بين كل من فرنسا وبريطانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية . ونظرا لأهمية هذه الاتفاقية . فسنتكلم عنها بشيء من التفصيل .

كان قيام الحرب العالمية الاولى ، وما أسفرت عنه من انهيار تركيا وتمزيق أوصالها مثار تنافس شديد بين الحلفاء ولا سيما بين بريطانيا وفرنسا ، إذ أخذت كل منهما تحاول الفوز بالنصيب الاكبر من الاراضي التي انحسر عنها ظل الاستعمار التركي . وفي سنة ١٩١٦ استطاعت فرنسا أن تحصل على الموصل بمقتضى معاهدة « سايكس

- بيكو » في مقابل تعهدها بعدم المساس بحقوق بريطانيا في بترول الموصل . بيد أنها عادت وتخلت عن الموصل لبريطانيا بمقتضى الاتفاق الذي تم في ديسمبر سنة ١٩١٨ وفي سنة ١٩١٩ حصلت فرنسا على حصة البنك الالماني في شركة البترول التركية .

وفي سنة ١٩٢٠ عقدت اتفاقية « سان ريمو » وبمقتضاها أعيد توزيع أسهم شركة البترول التركية على النحو التالي :

شركة البترول الانجليزية الايرانية	٤٧,٥٪
شركة الانجلو ساكسون	٢٢,٥٪
شركة البترول الفرنسية	٢٥٪
جلبنكيان	٥٪



ولما استتب الامر للحلفاء الغربيين في منطقة الشرق الاوسط ، عقب انتهاء الحرب ، وتم لهم ما أرادوه من تقسيم الامة العربية الى عدة دويلات صغيرة حتى يسهل التحكم فيها ، دخلت شركة البترول التركية بتكوينها الجديد في مفاوضات مع الحكومة العراقية بغية تثبيت حق امتيازها ، واسفرت هذه المفاوضات عن اتفاق عقد في سنة ١٩٢٥ وبمقتضاه حصلت الشركة على امتياز مدته ٧٥ سنة واستبعد الاتفاق من مناطق الامتياز ولاية البصرة والاراضي الايرانية التي ضمت الى العراق بعد الحرب وحددت الاتاة بمعدل ٤ شلنات ذهب عن الطن الانجليزى .

وفى سنة ١٩٢٢ بدأت محاولات المصالح الامريكية النزول الى ميدان الشرق الاوسط ، ويرجع ذلك - كما سبق أن ذكرنا - الى الشعور الذى ساد دوائر صناعة البترول الامريكية يومئذ بقرب نفاد موارد الزيت الخام فى الولايات المتحدة ، مما حدا بالشركات الامريكية الى البحث عن موارد جديدة فى الخارج . ولم تبد المصالح البريطانية اعتراضا على قبول رأس المال الامريكى فى منطقة الشرق الاوسط ، وذلك لانه لم يدر فى خلدتها أن الولايات المتحدة لن تلبث أن تتحول الى منافس سياسى خطير يعمل على طرد بريطانيا وفرنسا من منطقة الشرق الاوسط كلها والحلول محلها .

ومن هنا تبدأ قصة اتفاقية الحط الاحمر .

كان فى مقدمة الصعوبات التى تعين تذليلها فى المفاوضات الطويلة التى انتهت بدخول رأس المال الامريكى فى شركة البترول التركية اختلاف جوهرى فى المبدأ بين الشركات الامريكية والشركات الاعضاء فى الشركة التركية ، وذلك لان الامريكيين كانوا فى ذلك الوقت ينتهجون سياسة الباب المفتوح وهى تتعارض تماما مع ما نص عليه فى اتفاقية سنة ١٩١٤ التى أعيد بمقتضاها تكوين الشركة التركية

أى مبدأ انكار الذات الذى أصر عليه أعضاء الشركة وخصوصا شركة البترول الفرنسية وجلبنكيان .

أما الشركات الامريكية فكانت فى البداية مؤلفة من شركة الاطنطى للتكرير وشركة الخليج للتكرير وشركة البترول المكسيكية وسنكلير المتحدة للبترول وستاندرد أوف نيويورك وشركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسى شركة تكساس . قد قامت هذه الشركات بتكوين شركة تمثلها فى صفقة شركة البترول التركية باسم شركة استقلال الشرق الادنى . وقد اقترح الجانب الامريكى تحويل شركة البترول التركية الى توكيل يستهدف الربح وتكون مهمته قاصره على توزيع الزيت الخام وكان طبيعيا أن يعمل جلبنكيان على احباط هذا الاقتراح ذلك لانه لم يكن يمثل احدى شركات البترول العاملة ، وانما كان يمثل شخصه وبناء على ذلك فانه لم يكن مهتما بالزيت الخام لذاته بل كان يهتم به كمصدر للربح فحسب وعليه فقد فشل الاقتراح الامريكى .

فصمم الجانب الامريكى على أن تكون حصته فى الاسهم مساوية لحصص كل من شركة البترول الانجليزية الايرانية ومجموعة شل الهولندية (أى الانجلو ساكسون) وشركة البترول الفرنسية ، مما استدعى اعادة توزيع الاسهم . ونظرا لتمسك كل من الانجلو ساكسون والشركة الفرنسية وجلبنكيان بعدم تخفيض حصصهم ، فقد اضطرت الشركة الايرانية الى اقتسام حصتها مع المجموعة الامريكية . ولا عجب فى ذلك فقد كان الانجليز على عكس جلبنكيان يهتمون بالبترول لذاته ، على أنهم طالبوا نظير تضحياتهم باتاوة قدرها ١٠ فى المائة من الزيت الخام تحصل عليها الشركة الايرانية . بيد أن هذا الطلب لقى معارضة شديدة من باقى الشركات ومع ذلك فقد ووفق عليه فى النهاية .

ولقد ترتب على كل هذه الخلافات فى وجهات النظر أن طالت

المفاوضات التي استغرقت ست سنوات والواقع أنها لم تكن مفاوضات تجارية بالمعنى المفهوم بل عليها الطابع السياسى ولذلك دارت المفاوضات بصفة رئيسية بين وزارات الخارجية فى لندن وباريس وواشنطن وكان من المحتمل أن تطول المفاوضات أكثر من ذلك لولا اكتشاف البترول بكميات هائلة فى منطقة بابا جرجور شمال كركوك فى الموصل فى أكتوبر سنة ١٩٢٧ ، فسارع الجميع الى العمل للوصول الى ابرام الاتفاق • وعلى اثر هذا الكشف تقدمت الشركة الفرنسية بخريطة للشرق الاوسط وضعت عليها خطا أحمر يحيط بالأراضى التى كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية حتى سنة ١٩١٤ باستثناء الكويت ومصر وأصبحت الأراضى الواقعة داخل نطاق الخط الأحمر تمثل المنطقة التى يسرى عليها مبدأ انكار الذات المشار إليه آنفا •

وكانت شركتا تكساس وسنكلير قد انسحبتا من شركة استغلال الشرق الأدنى كما حلت شركة « بانى أميركان بتروليم » محل الشركة المكسيكية قبل اكتشاف البترول فى بابا جرجور •

وفى سنة ١٩٢٩ عدل اسم شركة البترول التركية فأصبح شركة بترول العراق •

وفى سنة ١٩٣٠ اشترت شركتا ساندرد أوف نيويورك وستاندرد أوف نيو جرسى حصة كل من شركة بان أميركان وشركة الإطنطى للتكرير ثم حصة شركة الخليج للتكرير فى سنة ١٩٣٤ كما تم اندماج شركتى ستاندرد أوف نيويورك وفاكوم فى شركة واحدة باسم سوكونى فاكوم •

وقد ظلت اتفاقية الخط الأحمر سارية المفعول حتى ألغيت فى نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، بيد أن نهايتها لم تكن مفاجئة بل كان الغاؤها نتيجة لضغط مستمر من جانب المصالح الأمريكية فى بترول الشرق

الاطوسط . وقد سبق أن ذكرنا أن الشركات الامريكية اعترضت منذ قدومها الى منطقة الشرق الاوسط على مبدأ الحد من حرية أعضاء شركة البترول التركية في العمل فرادى على أنه لم ينشأ ما يدعو الى تحول هذا الاعتراض الى ضغط عملي الا بعد نجاح شركة ستاندرد كاليفورنيا في اكتشاف البترول بمقادير كبيرة في الدمام بالملكة العربية السعودية في سنة ١٩٣٦ ، ثم انضمام شركة تكساس لها وما تلا ذلك من توفيق الشركة بتكوينها الجديد الى اكتشاف حقولين آخرين في أبو حورية وبقيق وتغيير اسم الشركة بعد ذلك الى اسمها الحالي وهو شركة الزيت العربية الامريكية - أرامكو في سنة ١٩٤٤ .

وقد أصبح شبه الجزيرة العربية - من يومئذ - محط أنظار شركات البترول الامريكية ولا سيما وقد راحت شركة أرامكو تحاول اجتذاب الشركات الكبرى لمعاونتها في حمل الأعباء المالية الجسيمة التي يفرضها استغلال الكشوف الهائلة التي وفقت اليها . ومن ثم فقد بدأت شركتا ستاندرد أوف نيو جرسى وموبيل أويل (سيكوني فاكوم ) تسعيان لالغاء القيود التي تفرضها اتفاقية الحط الاحمر ، حتى تم لهما ما أرادتا وألغيت الاتفاقية في نوفمبر سنة ١٩٤٨ وبذلك أمكن للشركتين الانضمام الى أرامكو .

#### اتفاقية الحط الاحمر :

اشترك في اتفاقية الحط الاحمر ستة أطراف هم : -

- ١ - شركة دارس لأعمال الكشف
- ٢ - شركة الانجلو ساكسون ( مجموعة شل - الهولندية ) .
- ٣ - شركة البترول الفرنسية .
- ٤ - شركة استغلال الشرق الأدنى ( المجموعة الامريكية ) .
- ٥ - شركة المشاركات والاستثمارات ( جلبنكيان ) .

٦ - شركة البترول التركية ( بتكوينها القائم عند توقيع الاتفاقية ) .

أما التكوين الجديد للشركة ( مع احتفاظها باسم ) شركة البترول التركية ( فقد نص عليه في المادة الثانية وبيانه كالاتي :

١ - شركة دارس ٢٣٧٥ في المائة من الاسهم

٢ - شركة الانجلو ساكسون ( مجموعة شل الهولندية ) ٢٣٧٥ في المائة من الاسهم

٣ - شركة البترول الفرنسية ٢٣٧٥ في المائة من الاسهم .

٤ - المجموعة الامريكية ٢٣٧٥ في المائة من الاسهم

٥ - جلبنكيان ٥ في المائة من الاسهم

وفي سنة ١٩٢٩ عدل اسم الشركة فأصبح شركة بترول العراق .  
وقد نصت المادة الاولى من الاتفاقية على تعهد من جميع الأطراف بتطبيق أحكامها في جميع المنطقة المشمولة بالحط الاحمر على أن يلزم كل طرف أى شركة تابعة له بتطبيق هذه الاحكام .

وتقضى المادة الخامسة بأنه لا يجوز لشركة البترول التركية أن تقوم بنفسها أو بطريق غير مباشر بأعمال الكشف والاستغلال وسائر العمليات المتصلة بها إلا داخل المنطقة المحدودة بالحط الاحمر . كما نصت هذه المادة على تأسيس شركة أو شركات لتشغيل أى حقل في أى منطقة يتقرر وفقا لأحكام هذه الاتفاقية استغلالها وتزويدها بخطوط أنابيب أو منشآت تخزين أو غير ذلك من المنشآت المتصلة بهذه الاغراض وتسمى الشركة التي تؤسس على هذا النحو شركة « تشغيل » ولا يتم تكوين أى شركة الا بموافقة شركة البترول التركية ، وتنقسم شركات التشغيل الى نوعين : -

١ - شركات تشغيل عامة وهى التى يشترك فيها جميع أعضاء شركة البترول التركية .

٢ - شركات تشغيل خاصة وهى التى يمتنع عضو أو أكثر من أعضاء الشركة التركية عن الاشتراك فيها .

ويجرى تكوين شركات التشغيل العامة على نحو يجعل لشركة البترول التركية السيطرة على عمليات التصويت ، أما شركات التشغيل الخاصة فتملك الشركة التركية سلطة تعيين أعضاء مجالس إدارتها . ويكون توزيع أسهم شركات التشغيل على أعضاء الشركة التركية بنفس النسبة التى يملكها كل منهم فيها .

وقد تضمنت الاتفاقية تعهدا صريحا من جميع الأطراف بالامتناع هم والشركات المتحدة معهم أو التابعة لهم عن التقدم منفردين للحصول على امتيازات داخل المنطقة المحددة على الخريطة وتعهدوا كذلك بالا تكون لهم أية مصالح فى إنتاج البترول فى المنطقة أو فى شراء البترول المنتج فيها الا عن طريق الشركة التركية أو احدى شركات التشغيل .

وفى حالة عدم اجماع أعضاء الشركة التركية على التقدم لطلب احدى القطع ورأى عضو أو أكثر أن يتقدم منفردا ثم نجح فى الحصول على القطعة المطلوبة وجب عليه أن يحيلها فورا الى شركة تشغيل عامة تؤسس لهذا الغرض ويكون من حق جميع أعضاء الشركة التركية الحصول على أنصبتهم فى الشركة الجديدة على أساس أنصبتهم فى الشركة التركية .

والغريب أن المجموعة الامريكية قد منحت استثناء خاصا من هذا التقيد اذ أتيح لأعضائها التقدم منفردين للحصول على امتيازات داخل المنطقة المحددة دون الزام بتحويلها الى شركات تشغيل ولكن فى هذه الحالة تفقد المجموعة الامريكية أو أى عضو فيها الحق فى المساهمة فى

أى شركة تشغيل تؤسس للعمل فى القطعة موضوع المنافسة •  
ومن الجدير بالذكر أن جميع شركات التشغيل التى أسست بعد  
ذلك حتى تاريخ الغاء الاتفاقية ينطبق عليها وصف شركات  
التشغيل العامة •

وقد سبق أن ذكرنا أن شركة دارس طالبت باقاة قدرها ١٠ فى  
المائة من أى زيت خام ينتج بمعرفة الشركة التركية أو الشركات  
التابعة لها نظير تنازلها عن نصف حصتها للشركاء الجدد أى المجموعة  
الأمريكية ، وقد لقى هذا الطلب معارضة شديدة من جانب الشركاء  
الآخرين • بيد أن شركة دارس استطاعت فى النهاية أن تحصل على  
ما تريد • اذ تضمنت الاتفاقية نصا يعطيها الحق فى اختيار ٢٤ قطعة  
فى العراق تحصل منها على هذه الأتاة •

وتضمنت الاتفاقية أيضا بندا يلزم الشركة التركية وجميع شركات  
التشغيل التابعة لها بأن تعرض الزيت الذى تنتجه للبيع الى أعضاء  
الشركة التركية حسب نسب مساهمتهم ، على أن تتولى الشركة  
التركية تقسيم الزيت فضلا عن اشرافها على تنسيق العلاقات بين  
الأعضاء •

ونصت الاتفاقية كذلك على أنه لا يجوز ألا لشركة البترول التركية  
أو إحدى شركات التشغيل العامة اقامة معامل لتكرير البترول داخل  
المنطقة المحددة كما قضت بالألا تتجاوز طاقة المعامل الاستهلاك المحل  
للبلد الذى تقام فيه • وليس ثمة شك فى أن هذا الشرط الأخير  
مقصود به قصر الحق فى اقامة صناعة تكرير مزدهرة فى أوروبا  
 وأمريكا حتى تفوز الدول الممثلة فى الاتفاقية بنصيب الأسد من  
بتروال الشرق الاوسط دون أن تتاح لبلدان الاقليم فرصة الاستفادة  
من البترول الذى تنتجه أراضيها الا فى حدود ما تحصل عليه من  
أتاة الشركات •

ومن هنا ، يتضح لنا أن اتفاقية الخط الأحمر لم تكن سوى الأساس الذى أرساه المستعمرون ليقوموا عليه امبراطوريتهم البترولية فى الشرق الأوسط . وقد دار الزمن دورته ومالت شمس الاستعمار للمغيب .. وهب العرب فى كل مكان مطالبين بحقوقهم فى ثروات بلادهم .. لكى يعيشوا الحياة الحرة الكريمة .

وفيما يلى بيان بأسماء الشركات التى تم تأسيسها طبقا لاجكام اتفاقية الخط الأحمر والتى تعرف الآن بمجموعة شركة بترول العراق .

#### ١ - شركة بترول العراق :

بدأ امتيازها سنة ١٩٢٥ وينتهى سنة ٢٠٠٠ أى لمدة ٧٥ سنة ، وتبلغ المساحة المشمولة به حوالى ٣٢٠٠٠ ميل مربع وتضم ألوية بغداد والموصل وشرق نهر دجلة ما عدا امتياز منطقة الخانقين .

والتوزيع الحالى لأسهم الشركة كالاتى :

شركة البترول البريطانية	٢٣٧٥ فى المائة
مجموعة شل الهولندية	٢٣٧٥ فى المائة
شركة البترول الفرنسية	٢٣٧٥ فى المائة
شركة استغلال الشرق الأدنى	٢٣٧٥ فى المائة

( هذه الشركة مملوكة مناصفة لكل

من شركتى ستاندرد جرس وسكونى  
موبيل أوليل ) .

شركة المشاركات وأعمال الكشف ٥ فى المائة  
( ورثة جلبنكيان )

٢ - شركة بترول الموصل : مدة الامتياز ٧٥ سنة من سنة ١٩٣٢



الى سنة ٢٠٠٧ ويشمل كل الأراضى الواقعة غرب نهر دجلة شمال خط عرض ٣٣ شمالا . وتوزيع ملكية أسهمها مماثل لتوزيع أسهم شركة بترول العراق .

٣ - شركة بترول البصرة : مدة الامتياز ٧٥ سنة من سنة ١٩٣٨ الى سنة ٢٠١٣ ويشمل جميع الأراضى العراقية بما فى ذلك الأراضى الداخلية والمياه الاقليمية عدا الأراضى المشمولة بامتيازات شركة بترول العراق وشركة بترول الموصل وشركة بترول الحافقين . كما يشمل امتيازها النصف غير المقسم من المنطقة العراقية السعودية المحايدة .

وتوزيع ملكية أسهمها مماثل لتوزيع أسهم شركة بترول العراق .

٤ - شركة بترول قطر : مدة الامتياز ٧٥ سنة من سنة ١٩٣٥ الى سنة ٢٠١٠ ، ويشمل جميع أراضى قطر التى يحكمها الأمير بما فى ذلك المياه الاقليمية .

وتوزيع أسهمها مماثل لتوزيع أسهم شركة بترول العراق .

٥ - شركة استغلال بترول ساحل محمية عدن .

تملك عدة امتيازات فى المناطق البرية فى عدة مشيخات صغيرة ويبدأ أول هذه الامتيازات سنة ١٩٣٧ وتوزيع أسهمها مماثل لتوزيع أسهم شركة بترول العراق .

٦ - شركة استغلال بترول عمان : مدة الامتياز ٧٥ سنة من سنة ١٩٣٧ الى سنة ٢٠١٢ ويشمل سلطنة مسقط عدا منطقة ضوفر وتوزيع أسهمها مماثل لتوزيع شركة بترول العراق .

## ٧ - شركة الامتيازات البترولية :

يشمل امتيازها منطقة عدن وأراضى حضرموت •  
وتوزيع أسهمها مماثل لتوزيع أسهم شركة بترول العراق

ونحن نلاحظ أن هذه الاتفاقية لم تراعى أن ما حصلت عليه الولايات المتحدة بعد ذلك من امتيازات منذ سنة ١٩٣٠ كان نتيجة لنشاط الشركات نفسها ولزيادة الثقة بمستقبل البترول وهو ما تؤمن به الشركات الأمريكية إيماناً عميقاً ، ومفتاح نجاح الولايات المتحدة في صناعة بترول الشرق الأوسط هو تصميمها على أن تحصل على المزيد منه حتى ولو غمر البترول كل الأسواق ، في حين كانت الشركات البريطانية أكثر تحفظاً وكانت قانعة بأن يبقى نشاطها في الانتاج في المستوى العادى حتى يحين وقت اشتداد الطلب ، وارتفاع ثمنه ..

وكان من جراء اتباع هذه السياسة البترولية أن حصلت الشركات الأمريكية على امتياز البحث عن بترول المناطق الآتية :  
**بترول السعودية :**

كان امتياز التنقيب عن البترول في المملكة العربية السعودية بادئ ذي بدء من نصيب شركة بريطانية هي شركة « أيسترن جنرال سنديكيت » وكانت تدفع ايجارا سنويا عنه بمعدل جنيهان وسددت الشركة الايجار لمدة عامين ، وعلى الرغم من ذلك لم تبعث هذه الشركة الا بعالم جيولوجى واحد الى المنطقة ، وترك أبحاثه بعد عامين وعندها توقفت الشركة عن السداد • وفى سنة ١٩٢٨ بعث الملك عبد العزيز ابن سعود انذارا الى الشركة بأنها اذا لم تسدد المتأخر عليها وكان ستة آلاف جنيه فقط على الفور فانه سوف يلغى الامتياز • واستمرت الشركة ترفض الدفع • • وبناء على ذلك ألغى الامتياز •

وكان في استطاعة شركة البترول البريطانية أن تحصل عليه عندما عرض عليها مرة أخرى في سنة ١٩٣٤ وكان لدى الملك عبد العزيز المبررات التي يرفض بها طلب بريطانيا ومع ذلك فقد منحها الامتياز على أساس تجارى بحث . وكانت شركة آى . بى . سى وشركة ستاندرود كاليفورنيا قد تقدمتا بعطاء . . وقد طلب الملك أن تدفع الشركة التي تريد الحصول على امتياز البحث عن البترول مائة ألف جنيه ذهباً مقدماً . ورفضت شركة آى . بى . سى بادئ ذي بدء أن تدفع أكثر من عشرة آلاف جنيه كما أنها لم توافق على الدفع بالعملة الذهبية ، وهكذا استطاعت الشركة الأمريكية ستاندرود كاليفورنيا أن تحصل على امتياز البحث عن البترول في العربية السعودية .

#### الكويت :

في سنة ١٩٠٣ عرض حاكم الكويت على الحكومة البريطانية استغلال البترول في بلاده ، وقال في خطابه الى المقيم البريطانى في الكويت : ( . . . واذا تبين للشركة انها واجدة البترول فانا لن نمنح امتيازها لاية شركة أخرى ما لم تكن قد عينتها الحكومة البريطانية ) وفي سنة ١٩٢٠ وبعد اجراء عمليات التنقيب الاولى منح الامتياز لشركة بريطانية ايرانية بيد أنها رفضته . وأخيراً عندما حاولت الشركة الأمريكية « الجولف أويل » الحصول على الامتياز حاولت الشركة الاولى عرقلة المشروع ولائها رفضت الامتياز كانت مرغمة على دفع الايجار لكي تمنح الشركة الاخرى من الحصول عليه . وكان انتصار الشركة الامريكية أمراً لا مفر منه وذلك بسبب رغبة حاكم الكويت في منح الامتياز لشركة تستطيع المضي في عملها . وكان من حسن حظ الشركة البريطانية الايرانية أنها حصلت على ٥٠ في المائة من الارباح وهو الثمن الذي طلبته بريطانيا من حاكم الكويت لسماحه لشركة أمريكية بأن تحل مكان الشركة البريطانية التي

لدولتها - أى بريطانيا - حق حمايته بموجب المعاهدة المبرمة بينهما  
بترول جنوب الجزيرة العربية :

تتنافس الشركات البريطانية والأمريكية للحصول على امتياز  
التنقيب عن البترول فى جنوب الجزيرة العربية على الرغم من عدم  
العثور على حقول للبترول هناك . وقد حصلت شركة آى . بى . سى  
على امتياز للبحث فى منطقة « فهود » بعمان ، بيد أنها لم تعثر على  
شئ حتى الآن . ومنحت الشركة الأمريكية « سيتى سيرفس » على  
امتياز للبحث فى منطقة ذوفار . وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية  
الضغط على المشايخ حكام هذه المنطقة لإلغاء الامتيازات الممنوحة  
للشركات البريطانية ومنحها للشركات الأمريكية .

#### بترول إيران :

انتهى الصراع بين الشركات البريطانية والأمريكية على أثر تكوين  
شركة البترول الإيرانية الوطنية بعد انتهاء أزمة عبدان فى سنة  
١٩٥١ ، وبرهنت التجارب التى اكتسبتها شركة آى . بى . سى ،  
وشركة زيت الكويت على أن خير الطرق لاستغلال بترول الشرق  
الأوسط هو إنشاء شركات الانتاج التى تشترك فيها كل من بريطانيا  
وأمریکا وان أمكن الشركات الهولندية والفرنسية ويكون لكل منهما  
نصيب معلوم .

وفى سنة ١٩٥١ كانت كل من إيران والعربية السعودية هما  
أكبر دولتين منتجتين للبترول . وكان امتياز البترول فى كل منهما  
ممنوح لدولة واحدة هى اما بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية .  
وكانت اتفاقيات العربية السعودية لها مغزاها وذلك لأن الولايات  
المتحدة تعد أكبر دولة مستهلكة للبترول (١) . أما الاحتكار البريطانى

---

(١) كتاب « رحلة الى أرض المتاعب » تأليف بول جونسن

لبنترول ايران والذي كان في وقت ما اكبر منتج للبنترول في منطقة الشرق الاوسط فكان يعد من الناحية الاقتصادية احتكارا شاذا ، وحتى لو لم تتم عملية تأمين البنترول في هذه الشركة البريطانية الايرانية فقد كان من المحقق أن هذا الاحتكار لا بد وأن ينتهي طال الوقت أم قصر .

وكان هذا الاحتكار الذي يمنح الشركات البريطانية ٤٠ في المائة من الأسهم و ٤٠ في المائة للشركات الأمريكية و ١٤ في المائة لشركة شل الهولندية و ٦ في المائة لشركة البنترول الفرنسية يعد من وجهة النظر البريطانية احتكارا مرضيا وكان هذا الاحتكار عند تكوينه يعد نصرا للولايات المتحدة الأمريكية وكارثة أصابت بريطانيا . بيد أن التعويض الذي نالته آي . بي . سي كان تعويضا مجزيا . وعلى أثر تأمين الشركة مباشرة قدرت التعويضات اللازمة للشركة في حدود ألف مليون دولار . وبموجب شروط الاحتكار الجديد تسلمت هذه الشركة ٢٥ مليون جنيه كتعويض مباشر عدا ٥١ مليون جنيه أخرى ومبلغ ٣٢ مليوناً و ٤٠٠ ألف دولار والمجموع الكلي ٨٠٠ مليون دولار وفضلا عن ذلك استبقت الشركة ٤٠ في المائة من أسهم الاحتكار لمدة أربعين عاما وهي المدة التي كانت باقية لها في عقد الامتياز القديم . والشركات البريطانية الأخرى - والفضل في هذا لما تملكه من أسهم شل وأسهم برتس بتروليام - لا يزال لها حق الاشراف على الاحتكار الجديد ، وبمعنى آخر فإن بريطانيا قد استبدلت احتكارها القديم احتكارا شاملا ، وفي نوفمبر سنة ١٩٥٤ أعلن أنه سيوزع ٨٠ مليون جنيه من أرباحه على المساهمين .

واليوم يشتد الصراع بين الشركات المختلفة ، وذلك لأن كلا منها تحاول الحصول على أسهم مهما قل عددها لتشارك في ثروات بترول منطقة الشرق الأوسط ، وهذه الشركات المستقلة من درجتين الأولى تتألف من شركات أمريكية صغيرة تستهدف موازنة نفقات استخراج

البتترول من حقول زيتها الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، عن طريق انتاج الزيت الرخيص من الخارج وهي في هذا تحاول التشبه بما فعلته الشركات الأمريكية الكبيرة من قبل . أما شركات الدرجة الثانية فهي عبارة عن الشركات التي تؤيدها حكومات أوروبا وأمريكا والتي تهدف الى أن يكون لدولها صوت مسموع في سياسة البترول العالمية . أما الشركات الكبرى سواء في أمريكا أو بريطانيا أو فرنسا أو هولندا فقد عملت ما يجب عليها لبقاء الشركات المستقلة خارج نطاق هذه المهمة ، بيد أنه لم يكتب لها النجاح ، وذلك لأن هذه الشركات المستقلة قبلت التعاقد مع دول ذات موارد بترولية بشروط أسوأ وأفضل من الشركات الكبرى ، وقد حصلت هذه الشركات المستقلة في سنة ١٩٥٧ على نصيب لا بأس به من امتيازات البترول في منطقة الشرق الأوسط . وهناك ثمانية شركات أمريكية صغيرة هي مجموعة جتي وشركة امينويل ورتشفيلد اويل وهانكوك امريل وسجنال اويل وجاس وستاندر ( لاهيتو ) سان جاكنتو بتروليام واتلانتيك للتكرير قد حصلت على ٥ في المائة من أسهم الاحتكار الإيراني . وتشرف شركتي جتي وامينويل على عمليات التنقيب في المنطقة المحايدة بين الكويت والعربية السعودية . كما أن هناك شركة يابانية حصلت على امتياز الزيت في المياه الساحلية بالسعودية وتملك سلتتي سرفيس حق امتياز دوفر في جنوب عمان . كما أن هناك شركات أخرى حصلت على امتيازات جزئية في كل من مصر وسورية ولبنان والأردن وإيران .

وقد جذب بترول الشرق الأوسط عدة شركات يابانية وإيطالية ، فدخلت الى حلبة السباق مع الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والهولندية . وأحرزت الشركات اليابانية والإيطالية نجاحا ، إذ دارت في أغسطس سنة ١٩٥٥ مباحثات بين مؤسسة

أجيب الإيطالية وبين الحكومة الإيرانية وشركة البترول الحكومية الإيرانية « نيوك » ، وانتهت بتوقيع الاتفاق بين الطرفين في ١٤ مارس سنة ١٩٥٧ ، وينص مرسوم التصديق على إنشاء الشركة المختلطة الإيرانية الإيطالية اسمها ( شركة الزيوت الإيرانية - الإيطالية - سيريپ ) واشتركت المؤسسات الإيطالية والإيرانية في رأسمالها مناصفة . والغاية من تأسيس الشركة التنقيب عن البترول واستثماره في ثلاث مناطق من أهم البقاع . الأولى : في أقصى شمالي الخليج العربي . والثانية في القطاع الشرقي المتجه نحو زغروس الوسطى . والثالثة في الاقليم الساحلي لبحر عمان .

وينص امتياز البحث عن البترول على توظيف ستة ملايين دولار في السنوات الأربع الأولى ومليون دولار في كل سنة من السنوات الثماني التالية ، على أن يباح لمؤسسة أجيب الإيطالية الانسحاب من الأعمال بعد الأعوام الأربعة من تأسيس الشركة وبعد أية سنة من السنوات التالية .

وتحصل الحكومة الإيرانية على ٥٠ في المائة من فوائد الشركة الصافية بصفة ( رسوم انتاج ) وضرائب وعوائد ، أما الأرباح الباقية فتوزع مناصفة بين الطرفين .

وفي سنة ١٩٥٧ عقد اتفاق بين المملكة العربية السعودية والكويت وبين شركة « أرابيا سيكوكاشيا » اليابانية للبحث عن البترول . وتنص الاتفاقية على أن تمنح حكومتا المملكة العربية السعودية والكويت شركة « أرابيا سيكوكاشيا » امتياز التنقيب واستغلال البترول في المنطقة المحايدة على أن تدفع الشركة اليابانية مبلغ ثلاثة ملايين من الدولارات سنويا طيلة مدة العقد وهي أربعون عاما . ويقسم صافي الأرباح بواقع ٤٤ في المائة للشركة و ٥٦ في المائة للحكومتين ، وأن يكون للمملكة العربية السعودية ثلث أعضائها

مجلس ادارة الشركة ، وأن يكون المقر الرئيسى للشركة هو طوكيو فى اليابان . على أن يقيم نصف عدد الاعضاء من اليابانيين بصفة دائمة فى الاراضى السعودية ، ويعقد مجلس الادارة أربعة اجتماعات دورية كل عام اثنين منها فى اليابان ، واثنين منها فى المملكة العربية السعودية ، وقد أثار توقيع هاتين الاتفاقيتين عاصفة ، اهتزت لها صناعة البترول العالمية . . . اذ أخذ مبدأ مناصفة الارباح الذى تطبقه الشركات الامريكية والغربية يترنح . . . فقد تبينت الدول المنتجة للبترول أن الشركات تنهب بترولها دون أن يعطى لها فائدة مجزية ولم يظهر مبدأ مناصفة الارباح ، الا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وكانت فنزويلا أولى الدول التى أخذت به ثم عم تطبيقه فى سائر المناطق المنتجة للبترول ولم تشذ عن هذه القاعدة سوى الدول التى اضطرت بحكم ضالة مواردها البترولية الى عرض شروط سخية لاجتذاب الشركات للعمل فى أراضيها (١)

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقيات المعقودة فى اقليم الشرق الاوسط تقضى اما صراحة أو ضمنا بأنه فى حالة حصول احدى دول الاقليم الاخرى على دخل عن الطن المنتج أعلى مما تحصل عليه الدولة مانحة الامتياز فانه من حق هذه الدولة الأخيرة أن تطالب الشركة العاملة فى أراضيها برفع دخلها عن الطن المنتج بحيث يتعادل مع دخل تلك الدولة وثم كان النعر الذى أصاب شركات البترول الغربية والامريكية من الاتفاقيتين الجديدتين فراحت تتخبط فى دفاعها عن وجودها ، فهناك رأى يقول بأن الشركات الكبرى تضمن للدولة المنتجة مستوى أعلى من الارباح بفضل ما تملكه من وسائل ومنشآت فى جميع أنحاء العالم مما يتيح لها الاحتفاظ بمعدل مرتفع للانتاج نظرا لضمان تسويقه ولن يتسنى ثبوت هذا الرأى أو دحضه الا بعد أن تبدأ الشركتان الايطالية واليابانية فى الانتاج الفعلى .



وهناك رأى ثان يقول ان اتفاقيات مناصفة الأرباح تضمن لحكومات الدول المنتجة الحصول على حد أدنى من الأتاوة يبلغ عادة ١/٨ الانتاج سواء حققت الشركة أرباحا أو خسرت فى عملياتها وإذا بالاتفاق اليابانى - السعودى يضمن للحكومة السعودية اتاوة تبلغ ١/٥ الانتاج •

وبمقتضى اتفاقيات مناصفة الأرباح يبدأ تطبيق مبدأ المناصفة بعد أن يتجاوز دخل الشركة قبل سداد الضريبة المستحقة عليها لبلدها مجموع الأتاوة المستحقة للحكومة مانحة الامتياز مضافا اليها الضرائب المحلية ورسوم الاستيراد وسائر الدفعات الأخرى المستحقة لتلك الحكومة وعندئذ تفرض ضريبة الدخل بحيث تصبح جملة المبالغ التى تحصلها الحكومة من الشركة معادلة لنصف دخلها الصافى •

أما بالنسبة لضريبة الدخل التى تدفعها شركات البترول الى حكومات بلادها ، فالمعروف أن الحكومتين البريطانية والأمريكية تفرض ضريبة الدخل على تلك الشركات عن النصف المتبقى لها من الأرباح وجرت العادة أيضا على أن يكون من حق الشركات أن تخصم من الضريبة المستحقة عليها فى بلدها الاصلى ما دفعته من ضرائب لحكومات البلاد التى تعمل فى أراضيها •

على أن مبدأ مناصفة الأرباح ليس بالبساطة التى قد يبدو بها من هذا البيان ، ولكنه فى التطبيق العملى ينطوى على كثير من المشاكل المعقدة مثال ذلك الاتفاق على تعريف الدخل الصافى للشركة الذى يجرى اقتسامه بينها وبين الحكومة وأسس تقييم الزيت ، وفى فنزويلا - مثلا - تحتسب الأرباح على أساس أسعار التصدير • ولكن الأمر يختلف عن ذلك فى الشرق الاوسط إذ أن الشركات متحدة معها بأسعار خاصة ثم تطالب الحكومات بحسابتها على أساس هذه الأسعار مما يثير المشاكل والمنازعات •

## القومية العربية

### واستعمار البترول

في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥ تحدث الرئيس جمال عبد الناصر عن القومية العربية ، وعن موارد العرب الطبيعية فقال : « ان مصدر قوتنا في قوميتنا ، فقوميتنا هي أكبر سلاح في أيدينا ، ونحن نحارب دائما في سبيل الابقاء على قوميتنا . ان فلسطين ضاعت قوميتها ويجب أن ندافع عن هذا الخطر الذي يهددنا جميعا ، يجب أن نحس بها ونؤمن بها ، والا سرنا نحو طريق الفناء ، يجب أن نتكثل الجهود في سبيل القومية العربية . »

• • • وعمل آخر يجب أن نحس به ونضعه في الوضع الاول وهو موقعنا الاستراتيجي ، وهذا الموقع كان من عوامل ضعفنا واحتلالنا والتسلط علينا في الماضي ، أما اليوم فيجب أن يكون مصدر قوتنا وعظمتنا وكرامتنا . ولا شك أن أي اهمال نحو هذا الموقع سيضر بنا ، ان الموارد الطبيعية التي حبتنا بها الطبيعة اذا استغللناها الاستغلال الطبيعي ، ارتفع شأن العرب جميعا ، ان هذه المنطقة تحوى ٦٠ في المائة من البترول فاذا توقف تدفق هذا البترول الى الجيش الاوربي شل عمله وأصبح جيشا بلا حركة . »

ومن أجل ذلك يتشبث الاستعمارون بالسيطرة على الشرق الاوسط ، وهو في سبيل تحقيق هذا الهدف يتعاون الى أبعد حدود التعاون غير المشروع مع الحكام الرجعيين الذين يخشون شعوبهم ، ومع حكام اسرائيل التي تعتبر نفسها رأس جسر للاستعمار في الشرق العربي .

ومن الطبيعي ألا يبدو الصراع في صورته الاقتصادية السافرة ،

بل انه يتسربل بالمظهر السياسى ، وهذا ما يدعو بعض المراقبين الغربيين الى اعتبار الموقف الراهن فى الشرق الاوسط خطرا على الغرب بصفة عامة من الناحية السياسية(١) .

ويقول الكاتب الامريكى جوزيف السوب ان هذا الخطر كامن فى الوضع الشاذ الذى تتميز به الحكومات الموالية للغرب فى الشرق الاوسط ، فاذا سقطت واحدة من هذه الحكومات تتبعها بقية السلسلة الخاضعة للنفوذ الغربى لتحل محلها حكومات من طراز الجمهورية العربية المتحدة أى حكومات وطنية حرة تقاوم الاستعمار .

ويأتى بعد فى نظر هؤلاء المراقبين خطر اقتصادى يمكن أن يصيب الدول الغربية كلها بأضرار كبيرة ، ويتحدث جوزيف السوب عن هذا الخطر فيقول انه خطر تأميم شركات البترول الاجنبية فى الشرق الاوسط . اذ سيؤدى ذلك الى خسائر جسيمة تتحملها الولايات المتحدة الامريكية ، الى جانب ما تخسره فرنسا من أرباح أسهمها فى شركة بترول العراق . ولكن مهما بلغت هذه الخسائر فلن تدمر الغرب اقتصاديا وذلك لان بترول الشرق الاوسط سيبطل متاحا للولايات المتحدة وأوروبا الغربية فالعرب لن يمتنعوا عن بيع بترولهم لمن يريد شراءه اذا دفع الثمن .

يبد أن الموقف مختلف بالنسبة لبريطانيا فهى تحصل على ما تستهلكه من البترول مجانا ، اذ تتجاوز أرباح الشركات البريطانية قيمة هذا الاستهلاك بكثير . ويسجل حساب البترول فى بريطانيا فائضا سنويا قدره ٥٠ مليونا من الجنيهات . بمعنى أن شركات البترول البريطانية تكسب من استغلال بترول الشرق الاوسط ما يكفى لتغطية كامل استهلاك بريطانيا من البترول ، ثم تحصل بريطانيا بالاضافة الى ذلك على ٥٠ مليونا من الجنيهات سنويا .

وفضلا عن ذلك فإن عمليات شراء البترول التي تغطيها في الواقع هذه الارباح ، تتم بالعملة الاسترلينية ، فإذا حدث تغيير في ملكية بترول الشرق الاوسط فتبعاً له تفقد الشركات هذه الارباح الطائلة التي توفر لبريطانيا حاجتها من البترول وتغفق عليها معه ٥٠ مليوناً من الجنيهات . كما أن ثمن البترول سيدفع بالعملة الصعبة . وهذه مشكلة تسبب لبريطانيا من المتاعب ما لا تستطيع تحمله .

وفي الحقيقة أن انتشار الوعي القومي في البلاد العربية ، يهدد بالفشل كل خطة لاطالة عمر الاستعمار الغربي في الشرق العربي . . ونحن نعرف أن الاستعمار قد وضع سياسة للإطاحة بالحكومات العربية الوطنية في الشرق الاوسط بالاشتراك مع حليفه اسرائيل والرجعية . ومن ثم كانت المؤامرات ضد الحكم الوطني في مصر ثم في سورية ثم ضد الجمهورية العربية المتحدة بعد وحيدة مصر وسورية . وكان الهدف من هذه المؤامرات أن تقوم في كل من الاقليمين حكومة من الخونة وأعوان الاستعمار تستطيع التعاون مع الحكومات الاخرى المتحالفة مع الغرب لتكوين قوة موحدة تقبض على زمام الموقف في الشرق الاوسط بيد من حديد ، وتخمد كل مقاومة شعبية للمشروعات الاستعمارية وبذلك يسهل وضم الدول العربية جميعاً تحت اشراف منظمة استعمارية تتحكم في موارد الوطن العربي كله وتتخذ من الشرق الاوسط نقطة ارتكاز للقيام بهجوم استعماري شامل ضد حركات التحرر في آسيا وأفريقيا .

وقد وضعت الخطوط الاولى لهذه المؤامرات في الاجتماعات التي عقدت منذ عام تقريبا في برمودا بين الرئيس الامريكى أيزنهاور وماكميلان رئيس وزراء بريطانيا ، اذ وردت الانباء يومئذ أن أمريكا وبريطانيا قسمت في اجتماع برمودا مناطق العمل ضد الحركات التحررية في الشرق العربي . ويقول الكاتب السوفييتي «إيفانوف» أنه لم يكن مجرد صدفة أن تتولى الولايات المتحدة الامريكية هذا

العمل فى المنطقة الشمالية ، أى فى الاقليمين المصرى والسورى وفى لبنان والاردن والسعودية وأن تقوم بريطانيا بعوانها على عمان وجنوب الجزيرة العربية ، وأن تواصل فرنسا حربها المجنونة فى الجزائر .

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا وفرنسا وهما دولتا الاستعمار القديم ، قد أضاعا جانبا كبيرا من نفوذهما فى الشرق الاوسط نتيجة لمغامرة بورسعيد الفاشلة ، فكان حتما عليهما أن يسلبا الولايات المتحدة زمام القيادة فى محاولة القضاء على حرية الدول العربية واستقلالها .

وليس هناك شك ، فى وجود حلقة اتصال بين مصالح شركات البترول الامريكية الكبرى التى تستغل القدر الاكبر من بترول الشرق الاوسط وبين مشروع ايزنهاور الذى زعم وجود فراغ فى الشرق الاوسط نتيجة لانسحاب بريطانيا وفرنسا من بعض أجزاء المنطقة . فهذه الشركات الامريكية تعمل دائما على أن تنتزع النفوذ تدريجيا من يد الشركات البريطانية والفرنسية وأن تشاركها فى جميع المناطق التى تستغل بترولها كما حدث عند تسوية أزمة البترول الايرانى فى سنة ١٩٥١ . والشركات الامريكية لا تقبل أن تنتقل السيطرة على منطقة الشرق الاوسط من يد الاستعمار البريطانى والفرنسى الى يد شعب المنطقة وصاحب الحق الاول والاخير فى مواردها . واذا كانت حصّة بريطانيا فى بترول الشرق الاوسط تدر عليها ربحا يغطى ما تستهلكه من البترول فضلا عن ٥٠ مليوناً من الجنيهات ، فان أرباح الشركات الامريكية تبلغ أضعاف ذلك . وترى هذه الشركات أن من الضرورى حماية هذه الارباح وتأمينها بالسيطرة السياسية الكاملة وبالاحتلال العسكرى اذا اقتضت الحال . ومن أجل ذلك افترض مشروع ايزنهاور وجود فراغ لا بد أن يملأه النفوذ الامريكى عن طريق المساعدات العسكرية والاقتصادية للدول

التي تتعرض لما يسمى بالخطر الشيوعي ! وأصبحت قوات الولايات المتحدة المسلحة وأسطولها السادس في البحر الابيض المتوسط أدوات ارهاب لتهديد الحركات التحررية ، والحكم الوطني القائم فعلا في بعض أجزاء الشرق العربي .

وفي ابريل سنة ١٩٥٧ دبر الاستعماريون انقلابا رجعيا في الاردن ، لمحاولة وضع شعب الاردن في سجن الاستعمار ، ومنعه من السير في الركب العربي المتحرر . وأصبح الدبلوماسيون الامريكيون في عمان وأنقرة ودمشق وبغداد وبيروت أداة للتآمر ضد مصر وسورية بيد أن هذه المحاولات الاستعمارية باءت جميعا بالفشل الذريع .

واصطنع الاستعمار لنفسه اتحادا زائفا أسماه الاتحاد العربي (من الاردن والعراق) ليقف في وجه الجمهورية العربية المتحدة ، بيد أن الشعب العربي الواعي قضى على مؤامرات الاستعمار وكانت ثورة العراق في ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ ضربة قاصمة للدول المتآمرة على وحدة العرب .

وفي الوقت الذي حددت فيه القيادة الاستعمارية للحكومات الرجعية وأعوانها في المنطقة الادوار التي يمثلونها في سلسلة المؤامرات التي أعدتها ، نجدها تعطي اسرائيل دورا رئيسيا سواء فيما يتعلق من هذه المؤامرات بقضية فلسطين أو اشاعة جو التوتر والتهديد . . . . . ولن ننسى ، الصفحة السوداء التي سطرها التاريخ لاسرائيل في سنة ١٩٥٦ ، عندما اتخذت رأس جسر للعسكودان البريطاني الفرنسي على مصر . واشتركت اسرائيل اشتراكا فعليا في الانقلاب الرجعي الذي دبره الاستعمار في الاردن في ابريل سنة ١٩٥٧ فقد عهد اليها ، في الوقت الذي اغتصبت فيه السلطات من الشعب أن تقوم بمظاهرات عسكرية تهديدية على حدود الاردن لزيادة التوتر ، وتأبيد ضغط الخونة في داخل الاردن .

وفي شهر مايو سنة ١٩٥٧ أعلنت اسرائيل تأييدها لمشروع

ايزنهاور ووضع أراضيها تحت تصرف القوات الامريكية . ومن يومئذ توالى تهديدات اسرائيل ومحاولتها الظهور بمظهر القوة . وعادت مناوشاتها وحوادثها الاستفزازية على خطوط الهدنة عندما احتشدت القوات التركية على حدود سورية مهددة بالعدوان ، وعندما قامت الجمهورية العربية المتحدة لتدعيم قوة العرب .

وتتساءل مجلة الشئون الدولية عن السبب الذى يحدو باسرائيل الى أن تضع نفسها فى خدمة الاستعمار وأهدافه العدوانية ، مع أنها تعرف معرفة تامة أن عدد سكانها لا يزيد عن مليون و٨٠٠ ألف نسمة بينما يبلغ عدد سكان البلاد العربية حوالى مائة مليون ، ومع أنه لا يمكنها أن تتجاهل قوة حركات التحرر التى زعزعت الاستعمار وهزته هزاً عنيفاً فى منطقة الشرق الاوسط ودفعته دفعا الى الهاوية التى سببتلعه الى الابد ١٩

وتجيب المجلة على ذلك بأن الامر ليس مجرد صدفة ولا نتيجة خطأ فى التقدير ، ولكنه نتيجة والروابط الوثيقة بين حكام اسرائيل الصهيونيين وبين كبار الاستعماريين الاحتكاريين فى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وهم حملة لواء العدوان الاستعماري فى الشرق الاوسط . وهى روابط مصالح استغلالية مشتركة يمتد تاريخها الى ما قبل الحرب العالمية الاولى . وحكام اسرائيل الصهيونيون المتحالفون مع الاستعمار يعتبرون أنفسهم قوة غريبة عن الشرق الاوسط يجب أن تسيطر عليه لانهم « أرقى » من شعوبه وأجدر منها بالحياة ، وهذه بعينها هى وجهة النظر الاستعمارية !

يبد أن الاستعمار واهم ، اذ اعتقد أنه قادر على تفتيت وحدة العرب لكى يستغل مواردهم وبترولهم . . . يقول الرئيس جمال عبد الناصر : « ان القومية العربية تعنى نهاية العملاء ونهاية حكم العملاء ونهاية مناطق النفوذ » .

وفى الغد القريب تعود أرضنا العربية لنا ، نحن أصحابها الحقيقيون . . .

## شركات البترول الأمريكية في الشرق الأوسط

يقول الرئيس جمال عبد الناصر في كتاب « فلسفة الثورة »  
يعتبر - البترول - عصب الحضارة المادية والذي بدونه تستحيل  
كل أدواتها - المصانع الهائلة الكبيرة لكافة أنواع الانتاج ، وسائل  
المواصلات في البر والبحر والجو ، أسلحة الحرب سواء في ذلك  
الطائرات المخلقة فوق الضباب أو الغواصات المستترة تحت اطباق  
الموج - تستحيل كلها قطعا من الحديد يعلوها الصدا لا تنبعث منها  
حركة . . أو حياة . وبودى لو وقفت قليلا عند البترول ، فلعل  
وجوده كحقيقة مادية تقررهما الاحصائيات والارقام يصلح ليكون  
نموذجا للمناقشة في أهمية مصادر القوة في بلادنا . ولقد قرأت  
أخيرا رسالة طبعتها جامعة شيكاغو عن ظروف البترول ، وبودى  
لو كان لكل فرد من أفراد شعبنا أن يقرأها ويتدبر معانيها ويسرح  
بفكره في المعنى الكبير وراء أرقامها واحصائياتها .

• تقرر هذه الرسالة مثلا أن العمل لاستخراج بترول البلاد  
العربية لا يتكلف كثيرا من المال .

لقد صرفت شركات البترول ٦٠ مليونا من الدولارات في  
كولومبيا ابتداء من سنة ١٩١٦ ولم تعثر على قطرة زيت الا في  
سنة ١٩٣٦ .

وصرفت هذه الشركات ٤٤ مليونا من الدولارات في فنزويلا ولم  
تحصل على قطرة من الزيت الا بعد مرور ١٥ سنة .

وصرفت هذه الشركات ٣٩ مليونا من الدولارات في جزر الهند  
الهولندية وأخيرا عثرت على الزيت .

وكانت النتيجة الاخيرة التي قررتها هذه الرسالة في  
هذا الموضوع .

ان رأس المال المطلوب لاستخراج برميل من الزيت في أمريكا  
هو ٧٨ سنتا



وأن رأس المال المطلوب لاستخراج برميل من الزيت في أمريكا الجنوبية هو ٤٣ سنتا

وأن رأس المال المطلوب لاستخراج برميل من الزيت في البلاد العربية هو ١٠ سنتات •

• إن عاصمة إنتاج البترول في العالم قد انتقلت من الولايات المتحدة التي استنزفت آبارها وارتفع سعر الأرض فيها وزادت أجور الأيدي العاملة لأبنائها ، إلى المنطقة العربية التي ما زالت آبارها بكرا ، والتي ما زالت أراضيها الشاسعة بلا ثمن ، والتي ما زالت يدها العاملة تقبل مادون الكفاف •

ولقد ثبت أن نصف الاحتياطي المحقق من البترول في العالم يرقد تحت أرض المنطقة العربية ، والنصف الباقي موزع بين الولايات المتحدة وروسيا ومنطقة الكاريبي وغيرها من بلاد العالم • وثبت أيضا أن متوسط إنتاج البشر الواحدة في اليوم الواحد من الزيت هو :

١١ برميلا في الولايات المتحدة

٢٣٠ برميلا في فنزويلا

٤٠٠٠ برميل في المنطقة العربية

ومن أجل ذلك تتسابق الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والهولندية للاستحواذ على بترول الشرق الأوسط •

فالشركات الأمريكية تملك ٦٠ في المائة من احتياطي بترول الشرق الأوسط

والشركات البريطانية تملك ٣٠ في المائة •

والشركات الفرنسية والهولندية تملك ٩ في المائة •

وهيئات أخرى تملك ١ في المائة .

وفيما يلي أسماء الشركات الأمريكية التي تستغل بترول الشرق الأوسط

### ١ - الشركات المساهمة في الزيت الإيراني

وفقا لاتفاقية مبرمة بين حكومة ايران وشركة الزيت الإيرانية الأهلية عقد الامتياز لمدة ٢٥ سنة بدأت من سنة ١٩٥٤ وتنتهى في سنة ١٩٧٩ ، بالإضافة الى ١٥ سنة اختيارية .

المساحة نحو ١٠٠ ألف ميل مربع  
المساهمون :

٪٤٠	شركات البترول البريطانية المحدودة
٪١٤	مجموعة شركات شل والشركات الهولندية الملكية
٪ ٦	شركات البترول الفرنسية
٪ ٧	شركات ستاندرد أويل (نيوجيرسى) الأمريكية
٪ ٧	شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية
٪٧	شركة تكساس ( الأمريكية )
٪ ٧	شركة الخليج للزيت
٪ ٧	شركة سوكونى موبيل أويل ( أمريكية )
٪ ٥	وكالة أيريكون المحدودة ( أمريكية )
٪ ١٢٥٠	شركة ريتشفيلد للزيت ( الأمريكية )
٪ ٨٢٣	شركة الزيت الأمريكية المستقلة
٪ ٤١٧	شركة ستاندرد أويل ( أوهايو ) الأمريكية
٪ ٤١٧	شركة باسيفيك وسترن للزيت ( الأمريكية )
٪ ٤١٧	شركة سجنال للزيت والغاز
٪ ٤١٧	شركة التكرير الاطلسية ( الأمريكية )
٪ ٤١٧	شركة زيت تايد ووتر المتحدة

٤١٧ ر %

شركة سان جاستنو للبترول

## ٢ - شركة بترول العراق المحدودة

مدة الامتياز ٧٥ سنة ابتدأت من ١٤ مارس سنة ١٩٢٥ وتنتهى  
فى سنة ٢٠٠٠

المساحة : منطقة بغداد والموصل الى الشرق من نهر دجلة حوالى  
( ٣٢ ألف ميل مربع ) ما عدا منطقة امتياز شركة بترول خانقين  
المساهمون :

٢٣ر٧٥ %

شركة البترول البريطانية المحدودة

٢٣ر٧٥ %

مجموعة شركات شل والشركات الهولندية الملكية

٢٣ر٧٥ %

شركة البترول الفرنسية

٢٣ر٧٥ %

شركة استثمار الشرق الأدنى ( الأمريكية )

٥ %

شركة المساهمة والتنقيب ( ورثة جلبنكيان )

## ٣ - شركة بترول الموصل المحدودة

مدة الامتياز : ٧٥ سنة ابتدأت من ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢ وتنتهى  
فى سنة ٢٠٠٧

المساحة : جميع الأراضي العراقية غرب نهر دجلة وشمال  
خط عرض ٣٣ شمالا

الملكية : مطابقة للملكية شركة بترول العراق المحدودة أى أن أمريكا  
تملك ٢٣ر٧٥ %

## ٤ - شركة بترول البصرة المحدودة

مدة الامتياز : ٧٥ سنة ابتدأت من ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨  
وتنتهى فى سنة ٢٠١٣ .

المساحة : جميع الأراضي العراقية بما فيها الجزر والمياه  
الاقليمية والأراضي المغمورة باستثناء مناطق امتيازات شركات  
بترول العراق والموصل وخانقين بالإضافة الى نصف المصالح غير  
المجزأة الخاص بالعراق فى المنطقة المحايدة بين المملكة العربية  
السعودية والعراق .

الملكية : مطابقة الملكية لشركة بترول العراق المحدودة أي  
أن أمريكا تملك ٢٣,٧٥٪

#### ٥ - الشركة السورية الأمريكية للزيت والغاز

ترخيص بالتنقيب لمدة أربعة أعوام ابتدأت من ١٩ مايو سنة  
١٩٥٥ ويمكن مد المدة لأربعة أعوام أخرى .

المساحة : حوالي ٦ آلاف ميل مربع في شمالي سورية .

الملكية : جيمز منهل وشركاه (الأمريكية) ١٠٠٪

#### ٦ - شركة باسيفيك وسترن للزيت

مدة الامتياز ٦٠ سنة ابتدأت من ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٩ الى سنة  
٢٠٠٩

المساحة : نصف المصالح غير المجزأة الخاص بملك المملكة  
العربية السعودية في المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية  
والكويت بما في ذلك الجزر والمياه الإقليمية .

الملكية : مصالح ج . بول جتي ( الأمريكية ) ١٠٠٪

#### ٧ - شركة الزيت الأمريكية المستقلة

مدة الامتياز ٦٠ سنة . ابتدأت من ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٨  
وتنتهى في سنة ٢٠٠٨ .

المساحة : نصف المصالح غير المجزأة الخاص بشيخ الكويت في  
المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت بما في ذلك  
الجزر والمياه الإقليمية .

المساهمون :

٢٣,٥٤٪	شركة فيلبس للبترول
١٥,٠٨٪	شركة هانكوك للزيت
١٥,٠٨٪	شركة سجنال للزيت والغاز
١٢,٧٠٪	شركة اسلانل للزيت والتكرير
٨,٢٥٪	والف ك . ريفيز
٦,٣٥٪	ج . س . أ . بير . كروس

شركة الهلال	٣١٧٪
شركة سنراى مد - كونتينانت للزيت	٢٦٥٪
شركة جلوب للزيت والتكرير	١٥٩٪
شركة لاريو للزيت والغاز	١٥٩٪

#### ٨ - شركة الزيت العربية الأمريكية

مدة الامتياز : للمنطقة الاصلية ٦٦ سنة ابتداء من ١٤ يوليو سنة ١٩٣٣ وتنتهى فى سنة ١٩٩٩ ، وللمنطقة الاضافية ٦٩ سنة من سنة ١٩٣٩ وتنتهى فى سنة ٢٠٠٥  
المساحة تزيد عن ٣٦٥ ألف ميل مربع بعد التخلي عن اجزاء منها فى سنة ١٩٥٥ ، ويشمل الامتياز الجزر والمياه الاقليمية والمنطقة المغمورة .

#### المساهمون :

شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ( أمريكية )	٣٠٪
شركة تكساس ( أمريكية )	٣٠٪
شركة ستاندرد أويل ( نيوجرس ) « أمريكية »	٣٠٪
شركة سوكونى موبيل أويل « أمريكية »	١٠٪

#### ٩ - شركة بترول البحرين المحدودة

مدة الامتياز ٥٥ سنة ابتداء من ١٩ يونيو سنة ١٩٤٠ وتنتهى فى ١٩ يونيو سنة ١٩٩٥

المساحة : جميع اراضى البحرين بما فيها من جزر والمياه الاقليمية والاراضى المغمورة الواقعة تحت سلطان الحاكم والتي قد تقع تحت سلطانه فى المستقبل

#### المساهمون :

شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا « أمريكية »	٥٠٪
شركة تكساس « أمريكية »	٥٠٪

#### ١٠ - شركة بترول قطر المحدودة

مدة الامتياز : ٧٥ سنة ابتداء من ١٧ مايو سنة ١٩٣٥ وتنتهى فى سنة ٢٠١٠

المساحة : جميع أراضي قطر الداخلة في حكم شيخ قطر بما فيها المياه الاقليمية الى مسافة ٣ أميال من الشاطئ  
الملكية : مطابقة للملكية شركة بترول العراق المحدودة أى أن أمريكا تملك ٢٣ر٧٥ في المائة

١١ - شركة استثمار البترول « ساحل الصلح » المحدودة  
مدة الامتياز : مجموعة من عقود الامتياز أمدها ٧٥ سنة ابتدأت من سنة ١٩٣٧ وسنوات تالية .  
المساحة : المناطق البرية في مجموعة من المشيخات الصغيرة  
الملكية : مطابقة للملكية شركة بترول العراق المحدودة أى أن أمريكا تملك ٢٣ر٧٥٪

١٢ - شركة استثمار البترول « عمان » المحدودة  
مدة الامتياز : ٧٥ سنة ابتدأت سنة ١٩٣٧ وتنتهى في سنة ٢٠١٢  
المساحة : سلطنة مسقط باستثناء منطقة ظفار  
الملكية : مطابقة للملكية شركة بترول العراق المحدودة . أى أن أمريكا تملك ٢٣ر٧٥ في المائة .  
١٣ - شركة التعمير اليمنية  
مدة الامتياز : ٣٠ سنة ابتداء من سنة ١٩٥٥ وتنتهى في سنة ١٩٨٥

المساحة : ثلثا الأراضي الشرقية الشمالية من اليمن . حوالى ٤٠ ألف ميل مربع .  
الملكية : جورج آلن ومصالح أمريكية أخرى ١٠٠٪

١٤ - شركة امتيازات البترول المحدودة  
ترخيص بالتنقيب .  
المساحة : عدن بما في ذلك حضرموت .  
الملكية : مطابقة للملكية شركة بترول العراق المحدودة أى أن أمريكا تملك ٢٣ر٧٥ في المائة .

## وبعد ..

ان الشعوب العربية ، تبدى رغبة متزايدة فى القضاء على تأخرها الاقتصادي الذى ورثته عن الاستعمار ، وفى تقوية سيادتها الاقتصادية . وهذه الرغبة طبيعية اذ أن الاستقلال السياسى لا يحى الا باقتصاد قومى مستقل .

ويقول الكاتب السوفيتى ك . ايفانوف : ان شعوب الشرق تريد أن تكون لها السيادة فى أوطانها ، وأن تكون لها السيادة على ثروات بلادها الطبيعية ومواصلاتها . وتريد صناعة نابعة منها كما تريد أن تحسن زراعتها وأن ترفع مستواها الثقافى وأن تبنى حياة أفضل فى تعاون يفيض بالسلام مع الشعوب الأخرى . بيد أن الاحتكارات الضخمة للدول الاستعمارية لا تريد شيئاً من ذلك لأنها تجنى أرباحاً طائلة من استغلال ونهب ثروات شعوب الشرق المتأخرة والمرغمة على أن تكون فقيرة : ونتيجة لذلك فان الصراع ضد الاستعمار الممتد على نطاق عالمى يزداد شدة والنصر فى هذه المرحلة سيقطع شوطاً طويلاً نحو تحقيق مساواة حقيقية بين شعوب الشرق وشعوب الغرب .

ولكن الاستعمار البترولى يؤكد أنه بدون استغلال بترول الشرق الاوسط فان الصناعة فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية سوف تنهار مما يسبب زيادة البطالة وانخفاض مستويات المعيشة . وقد كان دعاة العبودية وتجارة الرقيق فى القرن الماضى يقولون نفس الشيء ، بيد أن الواقع أثبت فساد منطقهم . بل لقد ساعد منع تجارة الرقيق على تقدم الصناعة فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بينما كان نظام الرقيق يعوقها فعلاً رغم ما كان يوفره للمستعبدين من أرباح ضخمة . ورأس المال الاحتكارى الذى حصن نفسه فى الشرق العربى بواسطة الاستعمار ذو طبيعة اقطاعية . وقد عبر عن ذلك ج . ك . مارابا أحد أتباع غاندى بقوله ان : « المصالح الاحتكارية ظهرت فى الوجود مع العبودية » .

واليوم يقف الاستعمار عقبة ضخمة في سبيل التقدم الاقتصادى فى الشرق ومن ثم فى الغرب أيضا !

واليوم تحاول الولايات المتحدة الامريكية بضغط من شركات البترول الامريكية ، أن تستفيد من انهيار الامبراطوريات الاستعمارية لكل من بريطانيا وفرنسا ، بسبب اشتداد موجة الحركات التحررية - فى اقامة امبراطورية استعمارية بترولية - خاصة بها . ونحن نعلم من التاريخ أن الازمة التى تمر بها الامبراطورية الاستعمارية لجماعة من المستعمرين انما تنتهى غالبا بأن تحل محلهم جماعة أخرى . ففي القرن السابع عشر - مثلا - حل الهولنديون محل المستعمرين البرتغاليين والاسبان . وفى القرنين الثامن والتاسع عشر أقامت بريطانيا وفرنسا امبراطوريتيهما الاستعماريتين على أنقاض امبراطوريتى هولندا واسبانيا .

والولايات المتحدة الامريكية تحاول أن تعيد التاريخ مرة أخرى ، وتفرض سيطرتها على الشرق الاوسط ، ولكنها جاءت متأخرة شيئا ما ، فالزمن قد تغير معه العالم . وشعوب الشرق العربى وجميع البلدان المستعمرة الاخرى لم تقض ذلك العمر الطويل فى الكفاح ضد الاستعمار ، لمجرد أن تستبدل المستعمرين البريطانيين والفرنسيين والبلجيكين بالاستعماريين الامريكيين الاكثر قوة ، ومن ثم الاشد خطر ..

ومن المعروف أن شركات البترول الامريكية تحاول أن تطرد الدول الاستعمارية القديمة من منطقة الشرق الاوسط . وفى سنة ١٩٤٠ نشر الكاتب الامريكى جون ماك كورماك كتابه « أمريكا والسيادة على العالم » قال فيه : « وعلى ذلك فىالدرجة التى تزداد بريطانيا ضعفا يجب أن تزداد الولايات المتحدة قوة . وكلما ضعفت قبضة بريطانيا على قوى العالم كلما اشتدت قبضة الولايات المتحدة .. وحيث ينتهى نفوذ بريطانيا يجب أن يبدأ نفوذ أمريكا » .

وليس هناك من شك فى فرنسا وبريطانيا تحاولان التشبث بالبقاء فى منطقة الشرق الاوسط ، لنهب البترول . وقد سبق أن



ذكرنا أن بريطانيا تحصل على استهلاكها من البترول مجانا غلاوة على مبلغ ٥٠ مليوناً من الجنيهات . وفرنسا تدفع بالملايين من أبنائها وقودا في حرب الجزائر الانتحارية من أجل البترول . ويقول ماكس لوجين وزير الصحارى : « يمكن أن تصبح الصحارى عاملا رئيسيا في تدعيم السلام في كافة أرجاء أفريقيا » . إذ أنها تعتبر عنصرا أساسيا في الوضع السياسى والاقتصادى فى فرنسا » .

أما كيف تلعب الصحارى دورها فى تدعيم السلام فى أفريقيا وفى الجزائر بالذات ؟ فيجيب على ذلك الكاتب الفرنسى « بين كورنيه » فى كتابه « الصحارى أرض الغد » حيث يقول : « ستغرى الثروات القيمة فى الصحارى رموس الاموال فى أوربا الغربية وفى الولايات المتحدة الامريكية ، مما يشد أزر الامبراطورية الفرنسية المتداعية وغيرها بالعون المالى والحربى والسياسى ، الذى يتعذر عليها بدونه أن تواصل حربها فى الجزائر ... وهكذا يعلن كورنيه أن الصحارى أصبحت « جزءا متما للرابطة التى تربط بين أوربا وأفريقيا » .

ويقول دوجلاس ديلون أحد رجال الصناعة الامريكيين والذى شغل يوما ما منصب السفير الامريكى فى باريس : « ان أفريقيا الشمالية زودت فرنسا بالأجنحة ، وسيحاول الطائر الغالى دائما الطيران مالم نعمل على تهذيب أجنحته » .  
ودأب الامريكيون على تهذيب أجنحة النسر الغالى فى قسوة وغلظة حتى أعلن جاك سوستيل فى شهر ابريل سنة ١٩٥٨ : « ان فرنسا مهددة بتفكك وانهار مستعمراتها فى أفريقيا الشمالية .. وهذه هى أهداف السياسة التى تنتهجها شركات البترول التى ترمى الى طردنا من الصحارى » .

هذه هى حقائق الموقف فى الشرق الاوسط ... بترول العرب ينهب .. والعرب يعيشون فى فقر مدقع ، وجهل مطبق ... وليس معنى هذا أننا نريد طرد شركات البترول من أرضنا العربية ، ولكننا

نريد أن تقوم العلاقات بيننا وبين الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية وغيرها لا على أساس استخدام القوة ، ولا على أساس النهب الاستعماري وإنما على أساس مبادئ المنفعة المتبادلة والمساواة واحترام حقوق السيادة .

وقد نشرت جريدة « ايكونوميست » البريطانية مقالا بعنوان « الزيت في الشرق الاوسط » قالت فيه ان : « الجو الذي تعمل فيه معظم الشركات الكبيرة الآن يختلف كلية عن الماضي - فأولا - لم تعد الحقوق ملكا لهم وحدهم كما أصبحت شركات الزيت المستقلة لها أهمية كبيرة - وأهمية هذه الشركات في الشرق واضحة ذات معنى . وأهم من هذا كله لم تعد حكومات الشرق الاوسط شركاء نائمين كما كانت منذ خمسة وعشرين عاما فهذه الحكومات جميعا تهتم اهتماما بالغا بالعمليات التي تقوم بها شركات الزيت التي منحتها هذه الحكومات تطلع قى ايراد أعلى ودخل أكثر . كان نصيب ايران من ايراد الشرق الاوسط الكلي ٣٧ في المائة في سنة ١٩٥٠ وقد نقصت الى لا شيء ، ورغم أن ايراد ايران قد استعاد مكانته الا أن نصيبها ما زال ٢٠ في المائة . وكذلك العراق كان يقوم ٢٠ في المائة من ايراد زيت الشرق الاوسط قبل أن يحطم السوريون أنابيب الزيت ( في سنة ١٩٥٦ ) التي توصل البحر الابيض المتوسط وشركة الزيت العراقية مضطرة لأن تضمن سوقا لزيت العراق الخام حتى يمكن لانايب الزيت أن تصل كما كانت تصل في الماضي ، ولكن حتى لوجدت ذلك فلن يستطيع العراق أن يسترد نصيبه الذي كان يتمتع به في سنة ١٩٥٥ من ايراد بترول الشرق الاوسط مالم تجد الدول الاخرى من الانتاج . وقد استفادت الكويت والسعودية من النكبات التي أصابت العراق (قبل الثورة) وايران الى حد ما ولكن هاتين الدولتين لن ترغبا في أن تعودا الى أنصبتهما الصغيرة التي كانت تحصلان عليها في وقت من الاوقات .

ان هدف شركات البترول يجب أن يكون تدعيم الاحوال المربحة

للعمل في الشرق الاوسط . والعمل على اشراك الحكومات الوطنية في هذا الهدف سيكون أفضل بكثير من الرضوخ للمطالب الوطنية عندما تناقش مثل هذه المطالب على مائدة الاجتماعات . وهناك من يقولون ان الطريقة لمعاملة العربى هى ألا تعطيه شيئا حتى تجبر عليه ، ولكن يبدو أن هذا أحسن الطرق لتجعل التأميم أمرا لا معز منه » -

وكان انزال القوات الامريكية والبريطانية في بعض بلاد الشرق الاوسط محاولة لوقف نمو القوى الوطنية (١) والابقاء أو على الاقل انقاذ ما تبقى من النفوذ الغربى في تلك المنطقة ولا شك أن البترول هو الدغامة الاولى لاقتصاديات ومصالح الدول الكبرى في الشرق الاوسط . ومنذ انبثاق البترول في تلك المنطقة ، في فجر القرن الحالى ، تحول الشرق الاوسط الى مسرح لصراع مرير ، واشتباكات مسلحة مكشوفة . وظهر اهتمام الدول الكبرى بأبار البترول خلال المفاوضات على تقسيم الامبراطورية العثمانية - عقب الحرب العالمية الاولى - والصراع على مناطق النفوذ ، والسيطرة على المنطقة .

ولعبت مصالح شركات البترول في الولايات المتحدة دورا كبيرا في خلق اسرائيل . ولا ينفك القتال ينشب من وقت الى آخر على شواطئ الخليج العربى ، حيث تكمن مصالح البريطانيين والامريكيين ، في آبار البترول التى اكتشفت هناك ، وليس النزاع حول واحدة البوريمى والاضطرابات المستمرة في مسقط وعمان ، ومحميات عدن الا مظهرا للصراع على البترول . بل ان هذا البترول كان السبب الحقيقى في الهجوم الوحشى على مصر عقب تأميمها لقناة السويس والملاحظ أن انتاج البترول في الشرق الاوسط في زيادة مستمرة . فكان مقداره ٥٦ر٥٥ مليون طن فى سنة ١٩٤٥ ، وزاد الى ١٧٦ر٨ مليون طن فى سنة ١٩٥٧ أى سبعة أضعاف تقريبا . وارتفع مقدار مساهمة بترول الشرق الاوسط فى الانتاج العالمى من ٧ر٥ فى المائة

الى ٢٠١١ في المائة . وكانت الولايات المتحدة الامريكية تتزعم انتاج العالم وقد نقصت هذه النسبة الى ٤٠ في المائة . وبالرغم من توقف الزيادة السريعة في انتاج البترول في الشرق الاوسط بسبب ائتلاف أنابيب البترول التابعة لشركة البترول العراقية ، خلال أحداث السويس ، فمن المرجح الى حد كبير أن ينمو استثمار البترول بسرعة في المستقبل القريب .

ومن الصعب تقدير أرباح شركات البترول ، ما دام حساب ذلك لا ينشر الا نادرا ، وحتى هذا القليل النادر من الارقام التي تنشر لا تمثل الحقيقة . ولكن الثابت أن أموال الولايات المتحدة المستثمرة في البترول الخارجي هي بنسبة ٣٠ في المائة من مجموع الاموال المستثمرة وتعود بربح نسبته ٥٠ في المائة من مجموع أرباح الاموال المستثمرة كلها .

ولما كانت شروط الاستثمار في الولايات المتحدة مجزية جدا ، فان شركات البترول الامريكية تحقق أرباحا عالية من بترول الشرق الاوسط يضاف الى ذلك كثافة انتاج البترول في تلك المنطقة ، التي وصل متوسط انتاج البئر الواحد فيها سنة ١٩٥٧ الى ٣٢٤٤٨ برميلا يوميا . في حين لا يزيد انتاج بئر البترول في أى منطقة في العالم عن ٣٠٠ برميل في اليوم ، والمتوسط في الولايات المتحدة هو ١٣ برميل ولا يزيد المتوسط العالمي عن ٢٨ برميل وهذا هو سبب انخفاض تكاليف الانتاج في الشرق الاوسط بنسبة سبع مرات عنها في الولايات المتحدة الامريكية ، وبنحو أربع مرات عنها في شرق أمريكا . وأدت هذه العوامل بالإضافة الى كثرة الطلب ، والتنافس الظاهري لشركات البترول في الاسواق ووحدة الاسعار وثباتها ، أكثر من أسعار المواد الخام الأخرى ، أدى كل هذا الى ارتفاع أرباح شركات البترول الى حد لا يتصوره العقل . وليس الامر بقاصر على الربح المادي فقط ، بل ان الامر يشمل الميدان السياسي ، حيث تهدف شركات البترول الى ضمان امداد دول الكتلة الغربية بالبترول .

ويعتد الشرق الاوسط أغنى منطقة في العالم بمنابع البترول .  
اذ قدرت ثروته من البترول في سنة ١٩٥٧ بمقدار ١٦٩٨ر٨ بليون  
برميل ، أى نحو ثلثي الاحتياطي في العالم ، هذا الى التقدم المستمر  
في انتاج الآبار يوميا ، وما ينتظر الكشف عنه من آبار جديدة يقول  
عنها الخبراء أنها ستبلغ ضعف الموجود منها حاليا . وليست كل  
بلاد هذه المنطقة متساوية في الثروة البترولية . فهناك الاردن  
والاقليم الشمالى من الجمهورية المتحدة - سورية - حيث لم يشر  
التنقيب عن البترول فيها عن نتائج ايجابية ، وفى مصر يتجه الانتاج  
الى سد الحاجة المحلية . أما أكبر احتياطي البترول ففى الكويت  
الدولة الصغيرة فى الجزء الجنوبي من شبه جزيرة العرب . واحتياطها  
من البترول ٢٣ فى المائة من احتياطي العالم كله ، فهى بذلك أغنى  
بلد فى العالم . وتليها المملكة العربية السعودية وتملك ١٧ فى  
المائة من احتياطي البترول فى العالم ( وترتيبها قبل الولايات المتحدة  
الامريكية ) وتحتل ايران المكان الثالث فى الشرق الاوسط . والرابع  
فى العالم وتليها العراق وهذه البلاد الأربعة هى أكبر البلاد المنتجة  
للبنترول ويمثل انتاجها ٩٠ فى المائة من مجموع انتاج البترول فى  
الشرق الاوسط . وفى سنة ١٩٥٧ أنتجت الكويت ٥٧٣ مليون طن ،  
وأنتجت العربية السعودية ٤٩ مليون طن ، وأنتجت ايران ٣٥٠  
مليون طن ، والعراق ٢١ مليون طن .

وبالرغم من أن بترول الشرق الاوسط يوحد بين تصرفات الدول  
الغربية تجاه هذه المنطقة ، فانه يدفعها الى التنافس أيضا فى تلك  
المنطقة . ويكاد الصراع ينحصر اليوم بين الشركات الأمريكية  
والبريطانية . فهناك ثمانى شركات تسيطر الآن على بترول الشرق  
الاطوسط . منها خمس شركات أمريكية ، وشركتان بريطانيتان  
وشركة واحدة فرنسية .

وكان رأس المال البريطانى سائدا فى البداية ، ولكن الاستثمارات  
الامريكية زادت مع الوقت حتى بلغت اليوم ١٢٩٠ مليون دولار من  
جملة ٢٧٥٠ مليون دولار ، أى بنسبة ٤٧ فى المائة تقريبا من كل

استثمارات البترول • وكانت نسبة أرباح الولايات المتحدة من البترول قبل الحرب العالمية الثانية ١٤ في المائة فزادت الى ٥٩ في المائة سنة ١٩٥٢ في حين نقص نصيب بريطانيا من ٧٩ في المائة الى ٣٢ في المائة •

وقد احتفظ البريطانيون في فترة ما بين الحربين العالميتين بنظام الوصاية ، والبيوتات المالكة والرجعية والاسر الاقطاعية ، بغية الاحتفاظ لانفسهم بنصيب الاسد في استغلال البترول •  
وكان بترول ايران - الذي كان أول نبع في الشرق الاوسط - في الرأسمالية البريطانية • وكانت الحكومة البريطانية تملك أكثر من ٥٠ في المائة من أسهم شركة البترول البريطانية وانتهزت الولايات المتحدة الأمريكية ضعف بريطانيا ، وعجزها عن تسوية النزاع حول تأميم بترول ايران ، فساهمت بأربعين في المائة من رأس المال في شركة البترول الإيرانية الجديدة • ويسيطر رأس المال الأمريكي سيطرة تامة عن طريق شركة أرامكو على بترول العربية السعودية التي تنتج - كما سبق أن ذكرنا - ٤٩ مليون طن من البترول •

وأدى هذا الجشع من جانب الدول الكبيرة لاستغلال منطقة الشرق الاوسط الى أن يصبح مسرحا للحركات القومية للتححر من النفوذ الاجنبي (١) وتحقيق استقلال شعوبها وما أحدات لبنان وثورة العراق ، وما سبقها من ثورات وانتفاضات ، الا تعبير عن تلك الاماني القومية • فانهارت النظم الاقطاعية الرجعية التي كانت تستند الى حراب الدول الكبرى ، ووضحت للعالم شرعية مطالب شعوب الشرق الاوسط في استغلال ثروتها بنفسها ، وقد أظهرت تجربة السويس امكان التعاون الاقتصادي بين دول الغرب ، وبلاد الشرق الاوسط ، اذا ما عدلت تلك الدول عن استعمال القوة ، والعدوان • وقد جرت اتفاقيات البترول التي عقبت في الماضي على اعطاء ٥٠ في المائة للحكومة التي تمنح حق الاستقلال ، و٥٠ في المائة لشركة البترول

ومن المحتمل أن يعاد النظر في هذه الاتفاقيات ، نتيجة لاشتداد المنافسة بين شركات البترول .

ومن الأحداث التاريخية المنطقية ، ان القوى التي تقاوم فكرة الكتل ، والتي تعمل على تقدمها الاقتصادى بنفسها ، والمحافظة على استقلالها القومى ، تتزايد قوتها كل يوم عن الآخر ، حتى أصبحت تجبر الدول الكبرى على الاعتراف بحقوقها فى الميدان الاقتصادى .  
وفى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا بإنشاء هيئة عامة للبترول فى الجمهورية العربية المتحدة .  
وقد نص هذا القرار على :

**مادة ١ -** تنشأ فى الجمهورية العربية المتحدة هيئة عامة تلحق بوزارة الصناعة ، تسمى « الهيئة العامة لشئون البترول » وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة ، وتعتبر من المؤسسات العامة ويكون مركزها مدينة القاهرة .

**مادة ٢ -** تختص الهيئة باقتراح التخطيط العام للسياسة البترولية فى الاقليمين المصرى والسورى بما يكفل تنمية الثروة البترولية وحسن ادارتها واستثمارها فى مراحلها المختلفة وتقوم بتنفيذ هذه السياسة ادارة تنفيذية فى الاقليم المصرى ، وادارة تنفيذية فى الاقليم السورى كل فيما يخصها ، سواء بنفسها أو مع غيرها .  
وتتولى الهيئة العامة لشئون البترول على وجه الخصوص ، ما يأتى :

١ - تنفيذ وادارة كافة المنشآت العامة البترولية فى جميع أنحاء الجمهورية .

٢ - وضع التخطيط العام لتأسيس المنشآت البترولية فى جميع أنحاء الجمهورية بكافة أنواعها .

٣ - استيراد كافة احتياجات البلاد من البترول الخام ومنتجاته ، وكذا تصدير الفائض من البترول الخام ومشتقاته ، سواء مباشرة أو بالانابة .

- ٤ - ابداء الرأى مقدما فى تراخيص البحث عن البترول واستغلاله .
- ٥ - وضع مواصفات المنتجات البترولية المحلية والمستوردة .
- ٦ - الاشتراك مع الجهات المختصة فى تحديد أسعار المواد البترولية .
- ٧ - ابداء الرأى فى اتفاقات مرور أنابيب البترول عبر أراضى الجمهورية ، والمساهمة فى المفاوضات المتعلقة بوضع هذه الاتفاقات أو بتعديلها ، وكذلك ابداء الرأى فى التراخيص المتعلقة بخطط الانابيب والمنشآت البترولية فى أراضى الجمهورية .
- ٨ - القيام بالدراسات والابحاث المتعلقة بالشئون البترولية .
- ٩ - الاشراف على النشاط الفنى لشركات البترول فى مرحلتى البحث والاستغلال وتوجيهه مما يتفق وصيانة الثروة البترولية .
- ١٠ - دراسة وتوجيه ومراقبة نشاط شركات البترول فى ميادين التكرير والتخزين والتوزيع بالضمان تنفيذ السياسة البترولية .
- ١١ - مراجعة حسابات شركات البترول بما يكفل حفظ حق الدولة فى مستحققاتها على هذه الشركات .
- ١٢ - القيام بعمليات البحث عن المواد البترولية وانتاجها وتكريرها وشرائها وبيعها ونقلها وتوزيعها .
- ١٣ - شراء وادماج والحاق الهيئات العامة والخاصة التى تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها .
- ١٤ - عقد القروض فى الحدود والاوزاع التى يقرها رئيس الجمهورية .

ونص القرار على أن تتكون أموال الهيئة من المبالغ التى ساهمت أو تساهم بها الحزاة العامة أو مجلس الانتاج ، ومن الاموال المنتقلة اليها من المؤسسات البترولية السابقة وكذلك المنشآت البترولية



الحكومية القائمة أو الجارى اقامتها فى أنحاء الجمهورية والتي يصدر بتقويمها قرار من رئيس الجمهورية ، ومن السلفة التى تضعها البنوك المركزية تحت تصرفها وكذا من سائر الاموال النقدية الواقعة تحت ادارتها ، ومن القروض المعقودة لمصلحة الهيئة .

ويكون للهيئة مجلس ادارة يصرف امورها ويشكل من تسعة أعضاء على الاقل واثنى عشر عضوا على الاكثر ، ومن بينهم رئيس المجلس ومدير الهيئة ، ويصدر بتعيينهم وتحديد مدة عضويتهم ومكافاتهم قرار من رئيس الجمهورية ويكون مدير الهيئة هو عضو مجلس الادارة المنتخب لها . ولا يتقيد مجلس الادارة فى وضع السياسة العامة التى تدير عليها الهيئة دون التقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة فى المصالح الحكومية ونص القانون أيضا على أن يكون للهيئة العامة لشئون البترول ميزانية مستقلة وتلحق بالميزانية العامة للدولة .

ان هذا القانون يقضى قضاء تاما على استعمار البترول فى الجمهورية العربية المتحدة .

ونحن نرجو من أجل مصالح الشعوب العربية أن يعاد النظر فى اتفاقيات البترول بما يحقق الفائدة لهذه الشعوب والشركات المستغلة للبترول جميعا .

فليس فى العالم شعب ليست له ادارة ولا اشراف على استخراج الزيت المملوك له وليس له نصيب فى ارباحه الا فى الشرق الاوسط (١) . وفى أى مكان آخر كالصين أو الهند أو جنوب شرق آسيا أو أمريكا الجنوبية بل حتى فى أفريقيا الغربية كان للوعى القومى أثره البالغ فى الحد من قوة رأس المال الاجنبى فى البلاد ومن حيث الارباح أو الامتيازات . وقد تعرضت علاقة الشركات بالحكومات المحلية فى الشرق الاوسط لتغيير هام منذ أن بدأ عهد الاستعمار فى الزوال .

(١) بول جونسن « رحلة الى ارض المتاعب »

وليس ثمة شك أن هناك صلة وثيقة بين الاستعمار السياسى واستعمار البترول ، فإن الشركات تمد حكوماتها بالمال وتضغط عليها من أجل الحصول على احتكارات بترولية كما هو الحال فى الجزائر ، وكما حدث فى إيران .

ومن أجل ذلك فنحن على ثقة بأنه كلما تقلص ظل الاستعمار من منطقة الشرق الاوسط ، خفت حدة الاحتكارات البترولية . . وعاد الحق الى أصحابه . . بمعنى أن تنال الشعوب جزءا من أرباح البترول الذى ينبثق من أرضها . وحتى تبنى لها اقتصادا متحررا وتحقق شعوب الشرق الاوسط لنفسها حياة حرة كريمة .

## فهرس

٣	مقدمة .. .. .
٥	البترول مفتاح الصراع فى الشرق الاوسط .. .. .
١٨	مبدأ روكفلر .. .. .
٢٢	السوق الاوربية المشتركة وسياسة البترول .. .. .
٢٧	أمريكا والحرب الجزائرية .. .. .
٣٨	التنافس على البترول .. .. .
٥٦	القومية العربية واستعمار البترول .. .. .
٦٢	شركات البترول الامريكية فى الشرق الاوسط .. .. .
٦٩	وبعد .. .. .



مجموعه عربيه ١٠٠٪  
تبحث في مشاكل الساعة الدوليه  
السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه  
من وجهه النظر العربيه  
تصدرها اللجنة

كتب سياسيّه

صدر من هذه المجموعه سبعون كتابا

الكتاب الحادى والسبعون : مصر الفتية

الكتاب الثانى والسبعون : بناء المجتمع الجديد

الكتاب الثالث والسبعون : سقوط حلف بغداد

الكتاب الرابع والسبعون : الثورة الاجتماعية

الكتاب الخامس والسبعون : قضايا عالمية

الكتاب السادس والسبعون : الصهيونى العالمى

الكتاب السابع والسبعون : الليرة فى المحيط الدولى

الكتاب الثامن والسبعون : الفجر العربى (الجزء الاول)

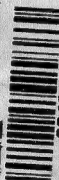
الكتاب الثامن والسبعون : الفجر العربى (الجزء الثانى)

الكتاب الثامن والسبعون : انفجر العربى (الجزء الثالث)

الكتاب التاسع والسبعون : القوميون السورىون

الكتاب العاشر : امريكا وبتروال الشرق الاوسط

Bibliotheca Alexandrina



0248156



الثلث ٣ قرو